

# القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥

بشأن تأهيل المعوقين

ولأثحته التنفيذية بقرار وزير الشئون الاجتماعية

رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٦

وفقاً لآخر التعديلات

الطبعة الرابعة

٢٠١٠

الثلث ١٠ جنيهات





وزارة التجارة والصناعة  
الهيئة العامة  
لشؤون المطابع الأميرية

# القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥

بشأن تأهيل المعوقين

ولأئحته التنفيذية بقرار وزير الشؤون الاجتماعية

رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٦

وفقاً لآخر التعديلات

الطبعة الرابعة

إعداد ومراجعة

أشرف محمد عبد الفتاح

المحامى

بالاستئناف العالى ومجلس الدولة

على سليمان أبو دنيا

المحامى

بالاستئناف العالى ومجلس الدولة

وعضو اتحاد المحامين العرب

## بطاقة الفهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

مصر ، قوانين . لوائح ، .... إلخ .  
القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين ولائحته التنفيذية  
بقرار وزير الشئون الاجتماعية رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٦  
وفقاً لآخر التعديلات / إعداد ومراجعة : على سليمان أبو دنيا ،  
أشرف محمد عبد الفتاح . - ط ٤ . - الجيزة : الهيئة العامة لشئون  
المطابع الأميرية ، ٢٠١٠

١٠٨ ص ؛ ١٢,٥ × ٢٠ سم .

١ - المعوقون - قوانين وتشريعات .

أ - أبو دنيا ، على سليمان (مراجع) .

ب - عبد الفتاح ، أشرف محمد (معد ومراجع مشارك) .

ج - العنوان

ديوى ٧٩١٢,٠٣٤٤

رقم الإيداع ١٠٨٧٢ / ٢٠١٠

## تقديم

يسر الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية أن تقدم لجمهور المتعاملين معها هذا الكتاب الجديد الذى يضم القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الشئون الاجتماعية رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٦ وقرارات أخرى متعلقة بها .

والهيئة إذ تقدم هذا الكتاب لتأمل أن تكون قد أدت بهذا الإنجاز ما يحقق الصالح العام .

ومن الله العون وبه التوفيق

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / زهير محمد حسب النبی



# الفهرس

الموضوع	صفحة
١ - قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين .....	٣
٢ - قرار وزارى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين .....	٢٧
٣ - قرار وزارى رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٧٦ بالترخيص لبعض الجمعيات بإنشاء المعاهد والمؤسسات والهيئات اللازمة لتوفير خدمات التأهيل للمعوقين أو مزاولة هذه الخدمات .....	٣٨
٤ - قرار وزارى رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة وضع مشروع قانون تأهيل المعوقين .....	٤٢
٥ - قرار وزارى رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٨١ .....	٤٤
٦ - قرار وزارى رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٨٢ .....	٤٦
٧ - قرار وزارى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٤ بتعديل الكشف المرافق للقرار الوزارى رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٧٩ بتحديد الوظائف والأعمال التي تخصص للمعوقين المؤهلين .....	٤٨
٨ - قرار وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٨ .....	٥٢
٩ - قرار وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٨ بنظام العمل فى مؤسسات رعاية وتأهيل المتخلفين عقلياً .....	٥٣
١٠ - قرار وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية رقم ٢١٥ لسنة ١٩٨٨ بنظام العمل فى مراكز التأهيل الشاملة للمعاقين .....	٦١
١١ - قرار وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية رقم ١٨١ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٦ .....	٧٠
١٢ - قرار وزير التضامن الاجتماعى رقم ٩٨ لسنة ٢٠٠٦ باللائحة النموذجية لدور حضانة المعاقين .....	٧٢





أولا

القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥

بشأن تأهيل المعوقين



## قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥

### بشأن تأهيل المعوقين (\*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

**مادة ١ -** تسرى أحكام هذا القانون على المعوقين المتحتعين بجنسية جمهورية مصر العربية كما تسرى على الأجانب المقيمين بها بشرط معاملة الدول التي ينتمون إليها بالمثل للمصريين ، ومع ذلك يعامل الفلسطينيون العرب معاملة من يتمتع بالجنسية المصرية مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية .

**مادة ٢ -** يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بكلمة المعوق ، كل شخص أصبح غير قادر على الاعتماد على نفسه في مزاولته عمل أو القيام بعمل آخر والاستقرار فيه ونقصت قدرته على ذلك نتيجة لقصور عضوي أو عقلي أو حسي أو نتيجة عجز خلقى منذ الولادة .

ويقصد بتأهيل المعوقين تقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية والطبية والتعليمية والمهنية التي يلزم توفيرها للمعوق وأسرته لتمكينه من التغلب على الآثار التي تخلقت عن عجزه .

**مادة ٣ -** لكل معوق حق التأهيل ، وتؤدي الدولة خدمات التأهيل دون مقابل في حدود المبالغ المدرجة لهذا الغرض في الموازنة العامة للدولة ، ويجوز أن تؤدي هذه الخدمات بمقابل في الحالات وفي الحدود التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ٤ - يشكل مجلس أعلى لتأهيل المعوقين على النحو التالى :

رئيسا

١ - وزير الشؤون الاجتماعية

٢ - أمين الخدمات باللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى

٣ - وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية

٤ - وكيل وزارة الصحة

٥ - وكيل وزارة القوى العاملة

٦ - وكيل وزارة الصناعة

٧ - وكيل وزارة المالية

٨ - وكيل وزارة التربية والتعليم

٩ - وكيل وزارة التعليم العالى

١٠ - وكيل وزارة التأمينات

١١ - وكيل الوزارة لشئون الأزهر

١٢ - مدير الخدمات الطبية بالقوات المسلحة

١٣ - ستة من المهتمين بشئون المعوقين وتأهيلهم،

يختارهم ويحدد مكافآتهم وزير الشؤون الاجتماعية

لمدة سنتين قابلة للتجديد .

١٤ - مدير عام الإدارة العامة للتأهيل الاجتماعى

للمعوقين بوزارة الشؤون الاجتماعية ويكون مقررا للمجلس .

أعضاء

ويختص المجلس بدراسة وإعداد السياسة العامة لرعاية فئات المعوقين بجمهورية مصر العربية وتخطيط وتنسيق البرامج الخاصة برعايتهم وتأهيلهم وتشغيلهم والنهوض بمستواهم والاستفادة من الخبرات الدولية والمحلية والتخطيط للمشروعات التأهيلية لفئات المعوقين .

ويكون للمجلس نظام داخلي يصدر بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية ،ويجب أن يتضمن هذا النظام الأحكام المتعلقة بكيفية ادارته وتنظيم أعماله ومواعيد اجتماعاته والأغلبية اللازمة لنفاذ قراراته .

**مادة ٥ -** تنشئ وزارة الشؤون الاجتماعية المعاهد والمؤسسات والهيئات اللازمة لتوفير خدمات التأهيل للمعوقين .

ولا يجوز إنشاء معاهد أو مؤسسات أو هيئات التأهيل إلا بترخيص من وزارة الشؤون الاجتماعية وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير ، وعلى الجهات القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون الحصول على الترخيص المشار إليه خلال ستة شهور من تاريخ صدور قرار الوزير .

ويستثنى من ذلك هيئات التأهيل التابعة للقوات المسلحة .

**مادة ٦ -** يجوز لوزارة الشؤون الاجتماعية إلحاق أصحاب المعاشات أو المساعدات وأفراد أسرهم المستفيدين من أحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن الضمان الاجتماعي ، الصالحين للتأهيل بأحد المعاهد أو المؤسسات المنصوص عليها في المادة (٥) أو إلحاقهم بعمل يناسب حالتهم . ويجب عليهم في هذه الحالة الالتحاق بالمعهد أو المؤسسة أو العمل الذي حددته لهم الوزارة خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ الإخطار بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، فإذا لم يتم الالتحاق في الميعاد المذكور بغير عذر مقبول سقط حق المتخلف في المعاش أو المساعدة أو نصيبه في أي منهما حسب الأحوال ، ولا يجوز أن يحل أحد محل من سقط حقه في ذلك .

**مادة ٧ -** تسلم الجهات المشار إليها في المادة (٥) شهادة لكل معوق تم تأهيله بها .

ويجب أن يبين بالشهادة ، المهنة أو المهن التى يستطيع صاحبها أداها بالإضافة إلى البيانات الأخرى التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الشئون الاجتماعية ، وتسلم هذه الشهادة للمعوق الذى تثبت صلاحيته للقيام بعمل مناسب دون تأهيل بناء على طلبه .  
وتصدر هذه الشهادات دون مقابل أو أية رسوم من أى نوع كان .

**مادة ٨-** يقيد اسم كل معوق تسلم شهادة التأهيل فى مكتب القوى العاملة الذى يقع فى دائرته محل إقامته ، بناء على طلبه ، وتفيد مكاتب القوى العاملة هذه الأسماء فى سجل خاص وتسلم الطالب شهادة بحصول القيد بدون مقابل أو أية رسوم من أى نوع كان ، وتلتزم مكاتب القوى العاملة بمعاونة المعوقين المقيدين لديها ، فى الالتحاق بالوظائف أو الأعمال التى تتفق مع أعمارهم وكفايتهم والمهن التى تناسبهم ، ويتم ترحيلهم مع أسرهم على نفقة الدولة من مكان إقامتهم إلى الجهات التى يلحقون بالعمل بها .

وعلى مديريات القوى العاملة إخطار مديرية الشئون الاجتماعية الواقعة فى دائرتها ببيان شهرى عن المعوقين الذين تم تشغيلهم .

**مادة ٩ -** <sup>(١)</sup> على أصحاب الأعمال الذين يستخدمون خمسين عاملاً فأكثر وتسرى عليهم أحكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون العمل سواء كانوا يشتغلون فى مكان واحد أو بلد واحد أو فى أمكنة أو بلاد متفرقة ، استخدام المعوقين الذين ترشحهم مكاتب القوى العاملة من واقع سجل قيد المعوقين بها وذلك بنسبة خمسة فى المائة من مجموع عدد العمال فى الوحدة التى يرشحون لها .

وتسرى هذه النسبة على كل فرع على حدة من الفروع التابعة للمركز الرئيسى لصاحب العمل .

---

(١) المادة التاسعة مستبدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢ - الجريدة الرسمية العدد رقم ٢٥

ومع ذلك يجوز لأصحاب الأعمال المشار إليهم شغل هذه النسبة باستخدام المعوقين عن غير طريق الترشيع من مكاتب القوى العاملة بشرط حصول القيد المنصوص عليه في المادة السابقة .

ويجب في جميع الأحوال على كل من يستخدم معوقاً إخطار مكتب القوى العاملة المختص وذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال عشرة أيام من تاريخ استلام المعوق للعمل .

مادة ١٠<sup>(١)</sup> - تخصص للمعوقين الحاصلين على شهادات التأهيل نسبة خمسة في المائة من مجموع عدد العاملين بكل وحدة من وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام ، كما تقوم هذه الوحدات باستيفاء النسبة المشار إليها باستخدام المعوقين المقيمين بدائرة عمل كل وحدة والمسجلين بمكاتب القوى العاملة المختصة على أن يتم استكمال النسبة المقررة بالقانون خلال سنتين من تاريخ صدور هذا التعديل .

ويجوز لأي من هذه الجهات استخدام المعوقين المقيدين في مكاتب القوى العاملة مباشرة دون ترشيح منها ، وتحتسب هذه التعيينات من النسبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة ، ويجب في جميع الأحوال إخطار مكتب القوى العاملة المختص بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال عشرة أيام من تاريخ استلام المعوق للعمل .

مادة ١١ - لوزير الشؤون الاجتماعية بعد الاتفاق مع الوزير المختص إصدار قرار بتخصيص وظائف وأعمال معينة من الوظائف والأعمال الخالية في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، للمعوقين الحاصلين على شهادات التأهيل وذلك في حدود النسبة المشار إليها بالمادة السابقة .

---

(١) المادة العاشرة مستبدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٧ المشار إليه .

**مادة ١٢ -** يعتبر المعوق لاتقا صحيا بالنسبة إلى حالة العجز الواردة بشهادة التأهيل المنصوص عليها في هذا القانون وذلك استثناء من القواعد المنظمة لأحكام اللياقة الصحية .

**مادة ١٣ -** للمعوق المؤهل من المصابين بسبب العمليات الحربية أو الغارات الجوية أو أثناء وبسبب تأدية الخدمة العسكرية والوطنية أولوية التعيين في الوظائف أو الأعمال مع مراعاة النسبة المنصوص عليها في المادتين (٩) و (١٠) .

ويعفى المعوقون المرشحون للتعين من شرط اجتياز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة ، ولمن يتم تعيينه منهم حق الجمع بين المرتب الذى يعين به وبين المعاش الذى يتقاضاه بحيث لا يجاوز مجموعهما خمسة وعشرين جنيها شهريا .

**مادة ١٤ -** يكون التعيين في الوظائف التى تخصص للمعوقين طبقا لأحكام هذا القانون ، من غيرهم في الجهاز الإدارى للدولة والهيئات والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها باطلا ولا أثر له إذا تم ذلك دون موافقة مسبقة من وزير الشئون الاجتماعية .

ولا يجوز حرمان المعوقين الذين يتم تشغيلهم طبقا لأحكام هذا القانون من أية مزايا أو حقوق مقررة للعاملين الآخرين في الجهات التى يعملون بها وعلى مديريات القوى العاملة إخطار مديريات الشئون الاجتماعية المختصة ببيان شهرى عن المعوقين الذين تم تشغيلهم في الجهات المشار إليها وذلك طبقا للأوضاع التى يحددها وزير الشئون الاجتماعية .

**مادة ١٥ -** <sup>(١)</sup> على وحدات القطاع الخاص والجهاز الإدارى للدولة والقطاع العام التى تسرى عليها أحكام هذا القانون امسك سجل

---

( ١ ) المادة ١٥ مستبدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه



خاص لقيد المعوقين الحاصلين على شهادات التأهيل الذين التحقوا بالعمل لديهم ويجب أن يشتمل هذا السجل على البيانات الواردة فى شهادة التأهيل وعليهم تقديم هذا السجل إلى مفتش مكتب القوى العاملة الذى يقع فى دائرته نشاطهم كلما طلب ذلك وعليهم إخطار هذا المكتب ببيان يتضمن عدد العاملين الإجمالى وعدد الوظائف التى يشغلها المعوقون المشار إليهم والأجر الذى يتقاضاه كل منهم ويكون السجل والإخطار بالبيان طبقا للنماذج الموحدة التى يصدر بها قرار من وزير القوى العاملة .

ويحدد وزير القوى العاملة بقرار منه مواعيد الإخطار بالبيان .

وعلى مديريات القوى العاملة كل فى دائرة اختصاصه إخطار مديريات الشئون الاجتماعية المختصة كل ستة أشهر ببيان إجمالى عن عدد الوظائف التى يشغلها المعوقون والأجر الذى يتقاضاه كل منهم وذلك طبقا للأوضاع التى يحددها وزير الشئون الاجتماعية .

**مادة ١٦-١١)** يعاقب كل من يخالف أحكام المسادة التاسعة من هذا القانون بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه والحبس مدة لا تتجاوز شهرا أو بإحدى هاتين العقوبتين . كما يعاقب بنفس العقوبة المستولون بوحدة الجهاز الإدارى للدولة والقطاع العام الذين يخالفون أحكام المادة العاشرة من هذا القانون ويعتبر مسئولاً فى هذا الشأن كل من يملك سلطة التعيين .

كما يجوز الحكم بإلزام صاحب العمل بأن يدفع شهريا للمعوق المؤهل الذى رشح له وامتنع عن استخدامه ميسلفا مساوى الأجر أو المرتب المقرر أو التقديرى للعمل أو الوظيفة التى رشح لها وذلك اعتبارا من تاريخ إثبات المخالفة - ولا يجوز الحكم بإلزام صاحب العمل بهذا المبلغ

لمدة تزيد على سنة ويزول هذا الالتزام إذا قام بتعيين المعوق لديه -أو التحقق المعوق فعلا بعمل آخر وذلك من تاريخ تعيين أو ألتحاق المعوق بالعمل ويجب على صاحب العمل تنفيذ الحكم بإلزامه بأداء المبلغ المذكور خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره والاستمرار فى هذا الأداء شهريا فى الميعاد المحدد بالحكم .

وفى حالة امتناع صاحب العمل عن أداء الأجر أو المرتب المشار اليه إلى المعوق فى الميعاد المقرر يجوز تحصيله بناء على طلب العامل بطريق المحجز الإدارى وأدائه إليه دون أى مقابل أو أية رسوم من أى نوع كانت ، ولا يستفيد المعوق إلا من أول حكم لصالحه وفى حالة تعدد الأحكام بإلزام أصحاب الأعمال بالدفع عند تعددهم تؤول إلى وزارة الشئون الاجتماعية المبالغ المحكوم بها فى الأحكام الأخرى وتخصص هذه المبالغ للصرف منها فى الأوجه وبالشروط وطبقا للأوضاع المنصوص عليها فى المادة التالية .

وتتعدد العقوبة بتعدد الذين وقعت فى شأنهم الجريمة ،كما تتعدد العقوبة بتعدد الامتناع عن تشغيل المعوق الواحد تطبيقا لحكم المادتين ( ٩ ، ١٠ ) وذلك عن كل سنة يحصل فيها الامتناع بالنسبة له .

وبعاقب كل من يخالف أحكام المادة (١٥) بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتقام الدعوى فى جميع الأحوال على صاحب العمل أو وكيله أو المدير المسئول ولا يجوز الحكم بوقف التنفيذ فى العقوبات المالية .

ولا يستفيد المعوق إلا من أول حكم يصدر لصالحه وفى حالة تعدد الأحكام بإلزام أصحاب الأعمال بالدفع عند تعددهم تؤول إلى وزارة الشئون الاجتماعية المبالغ المحكوم بها فى الأحكام الأخرى وتخصص هذه

المبالغ للصرف فى الأوجه وبالشروط وطبقا للأوضاع المنصوص عليها فى المادة التالية .

وتتعدد العقوبة بتعدد الذين وقعت فى شأنهم الجريمة ، كما تتعدد العقوبة بتعدد الامتناع عن تشغيل المعوق الواحد تطبيقا لحكم المادة (٩) وذلك عن كل سنة يحصل فيها الامتناع بالنسبة له .

ويعاقب كل من يخالف أحكام المادة (١٥) بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوعين وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتقسم الدعوى فى جميع الأحوال على صاحب العمل أو وكيله أو المدير المسئول ولا يجوز الحكم بوقف التنفيذ فى العقوبات المالية .

مادة ١٧ - تخصص الغرامات المحكوم بها طبقا لأحكام المادة السابقة للصرف منها فى تمويل خدمات التأهيل المهنى للمعوقين طبقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير الشئون الاجتماعية .

مادة ١٨ - تلغى أحكام الفصل الرابع من الباب الأول من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ كما يلغى من هذا القانون ومن القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ومن القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن التأمين الصحى ومن القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الضمان الاجتماعى الأحكام المتعلقة بتأهيل المعوقين وكذلك كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٩ - تنقل الاعتمادات المخصصة للتأهيل بكل من هيئة التأمينات الاجتماعية ووزارة القوى العاملة وهيئة التأمين الصحى إلى وزارة الشئون الاجتماعية .

كما يسراعى قيمة ما يقدر صرفه بمعرفة الهيئتين سالفة الذكر سنويا فى تحديد الاعتمادات التى تدرج بموازنة الشئون الاجتماعية للصرف منها على تنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ٢٠- يصدر وزير الشئون الاجتماعية اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٢١- ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٤ جمادى الاخر سنة ١٣٩٥ ( ٢٤ يونيو سنة ١٩٧٥ ) .

## تقرير لجنة الشئون الاجتماعية والأوقاف والشئون الدينية وهيئة مكتب لجنة القوى العاملة عن مشروع القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥

أحال المجلس بجلسته المتعقبة بتاريخ ١٧ من فبراير سنة ١٩٧٥ إلى لجنة مشتركة من لجنة الشئون الاجتماعية والأوقاف والشئون الدينية وهيئة مكتب لجنة القوى العاملة مشروع هذا القانون لدراسته ووضع تقرير عنه ، فاجتمعت يوم ٢ من مارس سنة ١٩٧٥ بحضور السادة أحمد شكرى وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والدكتور صلاح الحمصانى مدير عام الادارة العامة للتأهيل الاجتماعى بوزارة الشئون الاجتماعية والسيدة سعاد أبو العينين وكيلة الإدارة العامة للتدريب بوزارة القوى العاملة .

وبعد أن اطلعت اللجنة على مشروع القانون ومذكرته الايضاحية ، واستعادت نظر قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن التأمين الصحى للعاملين فى الحكومة وهيئات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الضمان الاجتماعى وغيرها من القوانين المتصلة بتأهيل المعوقين .

وبعد أن استمعت الى الايضاحات والبيانات التى أدلى بها السادة مندوبى الحكومة ومناقشات السادة الأعضاء ، تورد اللجنة تقريرها فيما يلى :

تأهيل المعوقين هو برنامج الغرض منه تمكين الشخص العاجز أو صاحب العاهة من العودة إلى عمله الأصلى أو عمل آخر يلائم حالته ويناسب ما تبقى له من قدرات ومواهب وامكانيات اذا تعذر اعادته إلى

عمله الأصلي ،وبذلك يعتمد على نفسه فى الحياة عن طريق برنامج متكامل يشمل الخدمات المهنية والاجتماعية والطبية والنفسية التى تقدم له ويقوم على تنفيذها الفنيون من المتخصصين فى هذه النواحي .

والتأهيل الاجتماعى للمعوقين يستهدف تنمية قدرات الفرد المعوق وتوفير أكبر قدر ممكن من فرص العمل المناسبة . كما أنه بمثابة إعادة بناء وتنمية لشريحة مهمة من شرائح المجتمع .

هذا ،وقد ثبت للدول الزراعية التى قطعت شوطا بعيدا فى برامج التأهيل أن ضرائب الدخل التى تجبى من ذوى العاهات بعد تأهيلهم ترفع قيمتها على ما انفق عليهم فى التأهيل وأن المعوقين اذا أحسن توجيههم وأجيد تدريبهم وبذلت الجهود لرعايتهم اجتماعيا وصحيا ومهنيا ونفسيا فانهم يصبحون أكثر انتاجا وأكثر مواظبة وأقل تعرضا للاصابات لأنهم أكثر حرصا وأشد حذوا من غيرهم .

وفى هذا المجال تود اللجنة أن تشير إلى أنه قد سبق لها أثناء دور الانعقاد العادى الثالث أن قامت بدراسة شاملة عن تأهيل المعوقين حيث زارت المؤسسات المختلفة التى ترعاهم ووقفت على أحوالهم وعلى الصعاب التى تواجه العاملين فى هذا المجال ،كما استمعت إلى الاقتراحات النابعة من ممارسة العمل مع المسئولين عن رعاية المعوقين ،ثم وضعت عن ذلك كله تقريرا عرض على المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٤/٧/١ ووافق عليه وعلى ما ورد به من توصيات .

وكان من أهم هذه التوصيات :

١ - ضرورة التنسيق بين الوزارات المختصة والمشاركة فى عملية تأهيل المعوقين واقتراح انشاء مجلس أعلى لتأهيل المعوقين .

٢ - تجميع شتات القوانين التى تتضمن أحكاما تتعلق بتأهيل المعوقين فى تشريع مستقل متضمنا المبادئ التالية :

(أ) رفع نسبة تشغيل المعوقين من المؤهلين اجتماعيا من بين العاملين فى المؤسسات والشركات ووحدات الحكومة إلى ٤٪ مع وضع الضمانات الكافية التى تقضى على الحيل التى يلجأ إليها أرباب الأعمال للتهرب من تطبيق هذه النسبة .

(ب) اعداد سجل بكل مديرية من مديريات الشئون الاجتماعية بالمحافظات يدرج فيه أسماء المعوقين ومن تم تأهيلهم ، وكذلك سجل مشابه بمديريات العمل بالمحافظات يتضمن أسماء المعوقين والذين تم تأهيلهم وتشغيلهم فى المؤسسات والشركات .

(ج) منح موظفى وزارة الشئون الاجتماعية سلطات التفتيش على سجلات الشركات والمؤسسات المدرج بها أسماء العاملين بها من بين المعوقين المؤهلين .

(د) حق العمل فى بعض الوظائف المناسبة فى الحكومة والقطاع العام للمعوقين المؤهلين . وخاصة المصابين بسبب العمليات الحربية .

(هـ) عدم انشاء معاهد أو مؤسسات التأهيل الا بترخيص من وزارة الشئون الاجتماعية وفقا لشروط يصدر بها قرار من وزير الشئون الاجتماعية .

ونظرا لأن مشروع القانون المعروض يتضمن فى جملته تحقيق هذه المبادئ ، لذا فقد وافقت عليه اللجنة بعد اجراء التعديلات الآتية:

١ - عدلت اللجنة تشكيل المجلس الأعلى لتأهيل المعوقين الوارد فى المادة الرابعة

بزيادة عدد المهتمين بالتأهيل من خمسة إلى ستة حتى يكون عدد الأعضاء قريبا تيسيرا لأخذ رأى على القرارات .

٢- أوردت اللجنة حكما فى المادة الخامسة من شأنها اعطاء مهلة ستة أشهر للمعاهد والمؤسسات وهيئات التأهيل القائمة وقت صدور القانون للحصول على ترخيص من وزير الشئون الاجتماعية للقيام بأعمالها كما أضافت اللجنة فى نهاية المادة الخامسة العبارة التالية « ويستثنى من ذلك هيئات التأهيل التابعة للقوات المسلحة » حتى لا ينسحب اشراف وزارة الشئون الاجتماعية على مراكز التأهيل التابعة للقوات المسلحة .

٣ - رأت اللجنة أن تكون المدة التى يجب على المعوق خلالها الالتحاق بالمعهد أو المؤسسة أو العمل الذى تحدده له وزارة الشئون الاجتماعية شهرا من تاريخ الإخطار لمهلة كافية للمعوق وحتى يمكن للوزارة التصرف ولا يكون الأمر بالنسبة لها معلقا دون قيد .

٤ - وأضافت اللجنة إلى نهاية المادة السابعة عبارة « وتصدر هذه الشهادات دون مقابل أو أية رسوم من أى نوع كان » . حتى لا تحمل المعوق أى رسوم آخذة فى اعتبارها أن المعوق انسان يحتاج إلى المساعدة خاصة فى بداية حياته العملية .

٥ - رأت اللجنة تمشيا مع أحكام القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٧٤ فى شأن تعديل بعض أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والذى رفع نسبة استخدام المعوقين من ٢٪ إلى ٥٪، تعديل النسبة المقررة استخدامها لدى أصحاب الأعمال أو فى وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الواردة فى المادة التاسعة من مشروع القانون إلى ٥٪ .

٦ - كما أضافت اللجنة فى صدر المادة ١٤ نصا من شأنه اعتبار من يتم تعيينهم فى الجهاز الإدارى للدولة فى الوظائف أو الأعمال المخصصة للمعوقين باطلا ولا أثر إذا تم دون موافقة سابقة من وزير



الشنون الاجتماعية . والحكمة من هذا النص هي حماية المعوقين من تعيين غيرهم فى الوظائف المخصصة لهم دون موافقة وزير الشنون الاجتماعية .

٧ - وقد رأت اللجنة تعديل المادة (١٦) بحيث تلزم صاحب العمل بأداء المبلغ المحكوم به لصالح المعوق خلال عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم ، مع إعفاء المعوق من أية رسوم عند طلبه للمبالغ المحكوم له بها .

٨ - واستحدثت اللجنة مادة برقم ١٩- من شأنها نقل الاعتمادات المدرجة فى موازنة هيئة التأمينات الاجتماعية ووزارة القوى العاملة وهيئة التأمين الصحى المخصصة للتأهيل إلى وزارة الشنون الاجتماعية ، كما يراعى ادراج المبالغ اللازمة لتنفيذ هذا القانون فى الموازنات القادمة وتدرج فى موازنة وزارة الشنون الاجتماعية .

٩ - واستحدثت اللجنة أيضا مادة برقم ٢٠ من شأنها تخويل وزارة الشنون الاجتماعية اصدار اللائحة التنفيذية الخاصة بهذا القانون .

١٠ - وقد رأت اللجنة لحسن الصياغة والتنسيق بين أحكام مشروع القانون ضرورة إجراء تعديلات فى بعض المواد على النحو الوارد بها .

هذا وقد وافقت الحكومة على هذه التعديلات بحضور مندوبيها واللجنة اذ ترفع تقريرها إلى المجلس ، ترجو الموافقة عليه وعلى مشروع القانون بصيغته المعدلة .

**رئيس اللجنة المشتركة**

**عبد المنصف حزين**

## المذكرة الإيضاحية

### لمشروع القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥

تأهيل المعوقين فى جمهورية مصر العربية ينظمه عدة قوانين على النحو الآتى :

١ - القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل « الفصل الرابع » فى التأهيل المهنى للعاجزين عن العمل وتدريبهم ، الباب الأول ، باب تمهيدى .

٢ - القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية الباب الخامس فى التأمين الصحى ، مادة ٥٤ ، إذ تتولى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية علاج المريض إلى أن يشفى أو يشبث عجزه ، ونص فيها على أن يقصد بالعلاج والرعاية الطبية تحت البند ٩ من هذه المادة توفير الخدمات التأهيلية لمن يتخلف لديه عجز وتقديم الأطراف والأجهزة للصناعية والتعويضية وذلك طبقا للشروط والأوضاع التى يحددها قرار من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة ...

« صدر القرار الجمهورى رقم ٣٢٩٨ لسنة ١٩٦٤ فى شأن قيام الهيئة العامة للتأمين الصحى بتنفيذ التأمين الصحى المنصوص عليه فى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ » .

٣ - القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن التأمين الصحى للعاملين فى الحكومة وهيئات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة اذ نص فى المادة الثانية منه على أن يقصد بالتأمين الصحى المنصوص عليه فى هذا القانون ..

(أ) علاج العاملين المشار اليهم فى المادة الأولى من هذا القانون فى حالة المرض أو الإصابة .

(ب) الرعاية الطبية للعمليات فى حالتى الحمل والوضع .

ويقصد بالعلاج والرعاية الطبية ما يأتى

« توفير الخدمات التأهيلية لمن يتخلف لديه عجز ، وتقديم الأطراف والأجهزة الصناعية والتعويضية » .

٤ - القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الضمان الاجتماعى اذ عرفت الفقرة (و) من المادة (٢) العاجز عن العمل فى تطبيق أحكام الباب الخامس من هذا القانون الذى تناول التأهيل المهنى للعاجزين عن العمل فى المواد ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ..

ونظرا لأن وزارة الشئون الاجتماعية هى القائمة على رعاية الفئات الخاصة كذوى العاهات وسواهم وتأهيلهم واعداهم للعمل المنتج (القرار الجمهورى رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٦٢ فى شأن اختصاصات وزارة الشئون الاجتماعية وتنظيمها وترتيب مصالحها .

ونظرا لأن هذه الرعاية لا تقف عند العلاج ولا تقتصر على المعوق ذاته ، بل تتعداه إلى المساعدة المادية للمعوق والايواء لشخصه ثم رعاية أسرته من خلفه حتى يستكمل علاجه وتعود اليه سيرته الأولى من القدرة على العمل والاستقرار فيه - وليس اقدر على مثل هذه الرعاية من وزارة الشئون الاجتماعية .

ونظرا لأن التأهيل من الخدمات التى يصلح لها وحدة النمط فى التنفيذ ووحدة الاشراف والرقابة يؤيد ذلك التوصيات المتعاقبة لمؤتمرات التأهيل الدولية والتى آخرها مؤتمر مانيلا فى الفلبين المنعقد فى ٢٨/١١/١٩٦٢ إذ ورد فى المادة السادسة من هذه التوصيات « يجب أن تكون الدولة مسئولة عن سياسة وتخطيط وتنفيذ مشروعات التأهيل كما يجب أن تكون المسئولية فى تنفيذ برامج التأهيل فى أى دولة من اختصاص جهة حكومية واحدة تتحمل مسئولياتها » .

لذلك اتجه الرأي إلى وزارة الشئون الاجتماعية لتحتمل بعبء التأهيل بما لها من اختصاص أصيل في ذلك وما لديها من جهاز متكامل من آلات ومعدات ومختصين حدا بالكثير من الهيئات ، والمؤسسات أن تعهد اليها بخدمات التأهيل .

واستجابة لهذا الرأي أعد مشروع القانون المرافق بضم النصوص المتفرقة في عدة قوانين ويحدد جهة الاختصاص في القيام على التنفيذ وفيما يلي موجز لما اشتملت عليه نصوص المشروع ..

حددت المادة الأولى نطاق سريانه بمن يتمتع بجنسية جمهورية مصر العربية كما يسرى على الأجانب المقيمين بالجمهورية بشرط المعاملة بالمثل بالنسبة للدول التي يتمتعون اليها ثم جاءت بجديد إذ روعيت ظروف الفلسطينيين العرب فهم فعلا أجنب عن المصريين ولهم جنسيتهم الخاصة ولكنهم لا دولة لهم في الظروف الراهنة ولا يمكن أعمال شرط المعاملة بالمثل ، لذلك نص على معاملتهم معاملة من يتمتع بالجنسية المصرية ، والمشروع في ذلك يساير ما يجرى عليه العمل بالنسبة للتعيين في الوظائف العامة ( القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ) ..

أما المادة الثانية فقد جاءت بتعريف للمعوقين ، وما يقصد بعبارة تأهيله وشمولها للرعاية المتكاملة التي يجب توفيرها للمعوق وأسرته حتى يتمكن من التغلب على الآثار التي تخلت عن عجزه .

ونصت المادة الثالثة على أن خدمات التأهيل حق لكل مواطن يستأديها دون مقابل هذا هو الأصل أخذا مبدأ كفالة الدولة للخدمات الصحية ، الا أنه للظروف الطارئة الحالية وتجنيد موارد الدولة لازالة آثار هذا العدوان من جانب الصهيونية ، رضى أن يكون هذا الحق محدودا بما يدرج لذلك من اعتمادات في الموازنة العامة للدولة في هذه

الظروف ، على أنه يجوز أن تقدم هذه الخدمات بمقابل فى الحالات التى يصدر بتحديدھا قرار من وزيرة الشئون الاجتماعية ، وقد روعى فى ذلك أن ثمة حالات تدخل فى نطاق التأمين الصحى ويساهم المواطن والدولة فى هذا التأمين الأمر الذى يدعو إلى مساهمة مثل هذه الحالات فى تكاليف التأهيل .

ورغبة فى وضع سياسة عامة لرعاية فئات المعوقين وتخطيط وتنسيق البرامج الخاصة برعايتهم وتدريبهم وتشغيلهم والنهوض بمستواهم والاستفادة من الخبرات الدولية والمحلية ، والتخطيط للمشروعات التأهيلية لفئات المعوقين ، نصت المادة الرابعة على تشكيل مجلس أعلى يمارس الاختصاصات السالفة الذكر من وزير الشئون الاجتماعية رئيسا ومن وكلاء الوزارات المعنية ومن مدير الخدمات الطبية بالقوات المسلحة ومدير الإدارة العامة للتأهيل الاجتماعى للمعوقين بوزارة الشئون الاجتماعية ويكون مقررا للمجلس ومن مقرر لجنة الخدمات باللجنة المركزية للامحاد الاشتراكى ، ثم من خمسة من المهتمين بالتأهيل يختارهم وزير الشئون الاجتماعية وترك للنظام الداخلى للمجلس الذى يصدر بقرار من وزير الشئون الاجتماعية كيفية إدارته وتنظيم أعماله وتحديد مواعيد اجتماعاته ونوع الأغلبية الواجبة لنفاذ قراراته ..

وعهدت المادة الخامسة إلى وزارة الشئون الاجتماعية بإنشاء المعاهد والمؤسسات والهيئات اللازمة لتوفير خدمات التأهيل والاشراف على إدارة وتنظيم ما يكون منها قائما فى تاريخ العمل بهذا القانون وحظرت إنشاء أى منها إلا بترخيص من الوزارة ، وهذا كله لتوحيد الجهة القائمة على التأهيل استجابة للتوصيات المتعددة لمؤتمرات التأهيل الدولية .

ونظرا لأن الدولة تمنح معاشات ومساعدات للمواطنين طبقا لأحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن الضمان الاجتماعى ، ونظرا لأن من بين هؤلاء من يصلح لتأهيله وتشغيله ، وعندئذ يستغنى بعمله عن معونة

الدولة التى يجب توفيرها للغير وبذلك يتسع نطاق خدمات الضمان للمحتاجين الفعليين لذلك نصت المادة السادسة على تكليف الفئة الصالحة للتأهيل بالالتحاق بأحد المعاهد القائمة على هذه الخدمة أو القيام بعمل يناسب حالتهم فإن رفض أحدهم بغير عذر مقبول سقط حقه فى المعاش أو المساعدة أو نصيبه فى أى منهما حسب الأحوال . وكل شخص سقط حقه فى المعاش أو المساعدة لا يجوز أن يحل غيره محله فى الاستحقاق .

وأفصحت المادتان السابعة والثامنة عن حق المعوق المؤهل أو من تثبت صلاحيته للقيام بعمل معين فى الحصول على شهادة صلاحية للعمل يبين فيها على الأخص المهنة أو المهن التى يستطيع أداها فإذا منح هذه الشهادة طلب قيد اسمه فى مكتب القوى العاملة المختص الذى يقوم بدوره باعطائه شهادة بحصول القيد كما يعاونه فى الالتحاق بالوظيفة التى تناسبه .

أما المواد ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤ فقد عالجت موضوع تشغيل المعوقين المؤهلين وحقوقهم فى العمل سواء من جانب القطاع الخاص أو من جانب الحكومة أو القطاع العام ، فمن جانب القطاع الخاص ألزم من يعمل لديه خمسون عاملا فأكثر باستخدام ٤٪ من مجموع عماله من فئة المعوقين المؤهلين ومن جانب الحكومة والقطاع العام روعى تخصيص ٤٪ من مجموع وظائف المستوى الثالث لهذه الفئة كما رعى تخصيص وظائف معينة وأعمال معينة لهم بعد مراجعة وزارة المالية فى ذلك وفى جميع أحوال تقوم شهادة التأهيل مقام اللياقة الصحية عند الالتحاق بالنسبة لحال القالعجز الواردة بها واستجابة لما نص عليه الدستور فى المادة ١٥ من أن للمحاربين القداماء والمصابين فى الحرب أو بسببها ولزوجات الشهداء وأبنائهم الأولوية فى فرص العمل وقفا للقانون ، نصت المادة ١٢ على أن للمعوق المؤهل من المصابين بسبب العمليات الحربية والفصارات الجوية أو أثناء وبسبب تأدية الخدمة العسكرية والوطنية أولوية التعيين فى الوظائف أو الأعمال ، وأمعانا فى رعاية المعوقين رعى

إعفاء المرشحين المؤهلين من اجتياز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة وأن يجمع المرشح بين المرتب الذى يعين به وبين المعاش الذى يتقاضاه بحيث لا يجاوز مجموعهما خمسة وعشرين جنيها شهريا .. وفضلا عما تقدم يتمتع المعوقون الذين يتم تشغيلهم طبقا لأحكام هذا القانون بجميع الحقوق المقررة للعاملين الآخرين بالنسبة إلى الجهات التى تعمل بها . ولا يجوز الانتقاص من هذه الحقوق بسبب يتعلق بتأهيلهم .

أما المادة ١٥ فقد أوجبت على أصحاب الأعمال ممن تسرى عليهم أحكام هذا القانون اعداد سجل خاص لقيد المعوقين المؤهلين الذين التحقوا بالعمل لديهم وموافاة مكتب القوى العاملة ببيان يتضمن عدد العاملين الإجمالى لديهم وعدد الوظائف التى يشغلها المعوقون المؤهلون والأجر الذى يتقاضاه كل منهم ... وذلك حتى يمكن مراقبة استيفاء النسبة المقررة لديهم من المعوقين .

وحتى تكون لأحكام القانون فاعليتها حددت المادة ١٦ العقوبات التى توقع عند مخالفتها فحددتها بالحبس والغرامة أو باحداهما وأجازت الحكم بالزام صاحب العمل بأن يدفع شهريا للمعوق المؤهل الذى رشع له وامتنع عن استخدامه مبلغا يوازي أجره لمدة اقصاها سنة ولا يعفيه من هذا الالتزام سوى تعيين المعوق أو اذا التحق بعمل آخر . وخصت المادة ١٧ ثمار هذه الأحكام من غرامات فى تمويل خدمات التأهيل .

وأخيرا وحتى لا يكون ثمة ازدواج فى نصوص القوانين الأخرى يتعلق بتأهيل المعوقين ، نصت المادة ١٩ على إلغاء كل نص يتعلق بالتأهيل فى القوانين ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل ، ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ، ٧٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن التأمين الصحى ، ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الضمان الاجتماعى . كما نصت على إلغاء كل ما يخالف أحكام هذا القانون

وتتشرف وزارة الشؤون الاجتماعية بعرض مشروع القانون المرافق في الصيغة التي أقرها قسم التشريع بمجلس الدولة بهجسته المنعقدة في ١٩٧٤/١١/٢٦ على السيد رئيس الجمهورية ، رجاء التفضل بالنظر في الموافقة عليه واحالته إلى مجلس الشعب تمهيدا لاتخاذ اجراءات اصداره .

( ومرفق صورة من كتاب مجلس الدولة رقم ١ بتاريخ ١٩٧٣/١/٢ الوارد رفقه القانون في صيغته التي أقرها المجلس ) .

**وزيرة الشؤون الاجتماعية**



**قرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية**

**رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٦**

**باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥**

**بشأن تأهيل المعوقين**



**قرار وزارى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٦**  
**باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ (★)**  
**بشأن تأهيل المعوقين**

**وزيرة الشؤون والتأمينات الاجتماعية**

بعد الاطلاع على قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ :

وعلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الضمان الاجتماعى :

وعلى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين :

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة :

**قررت :**

**مادة ١ - (١)** لكل معوق حق التأهيل ، وتؤدى الدولة خدمات التأهيل دون مقابل فى حدود المبالغ المدرجة لهذا الغرض فى الموازنة العامة للدولة ، وذلك للحالات التالية :

١ - المعوق الذى يتم تأهيله مهنيا بهيئات التأهيل .

٢ - أفراد الأسر أصحاب المعاشات والمساعدات طبقا لأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن قانون الضمان الاجتماعى .

٣ - أفراد الأسر المستفيدين بأحكام المادة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون نظام التأمين الاجتماعى الشامل .

(\*) الوقائع المصرية العدد ١٧٨ فى ٢ أغسطس سنة ١٩٧٦

(١) المادة الأولى مستبدلة بالقرار الرزارى رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٨٢ الوقائع المصرية العدد ١٩٥ فى

( معاش السادات ) .

٤ - أفراد الأسر التي يكون متوسط دخل الفرد فيها خمسة جنيهات فأقل .

٥ - مواطنو محافظة سيناء الشمالية والجنوبية المحتاجين لخدمات التأهيل .

ويجوز أن تؤدي خدمات التأهيل بمقابل طبقاً للأوضاع الآتية :

(١) - بالنسبة للأجهزة التعويضية يكون ذلك وفقاً للجدول التالي :

متوسط دخل الفرد في الأسرة	مساهمة المعوق وأسرته
١٥ جنيهاً فأقل	مسسجـاناً
مايزيد عن ١٥ جنيهاً وأقل من ٢٠ جنيهاً	٢٥ ٪ من قيمة الجهاز
من ٢٠ جنيهاً وأقل من ٢٥ جنيهاً	٤٠ ٪ من قيمة الجهاز
من ٢٥ جنيهاً وأقل من ٣٠ جنيهاً	٦٠ ٪ من قيمة الجهاز
من ٣٠ جنيهاً فأكثر	تدفع قيمة الجهاز بالكامل

وذلك بالنسبة للأجهزة التعويضية والأطراف الصناعية التي لا تزيد قيمتها عن ١٠٠ جنيه بالنسبة للأسرة المركبة ، ٥٠ جنيهاً بالنسبة للأسرة ذات الفرد الواحد ، وما يزيد عن ذلك يتولى مجلس إدارة الجمعية تقدير قيمة المساهمة لكل حالة .

والمقصود بالأسرة : « كل مجموعة مكونة من زوج وزوجة وأولاد أو بعض أفراد هذه المجموعة إذا كانوا في معيشة واحدة ولو اختلف محل إقامتهم » .

---

(١) البند أولاً من المادة الأولى مستبدل بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٨ - الرقائع المصرية العدد ١٠٢ فى ١٩٩٢/٥/٥ ثم استبدل بالقرار رقم ١٧٨ لسنة ١٩٩٢ الرقائع المصرية العدد ١٢٧ فى ١٩٩٦/٦/٩

**ثانيا - بالنسبة للعلاج الطبيعى :** يتولى مجلس إدارة الجمعية التى يتبعها مركز العلاج الطبيعى بتحديد رسم الكشف الطبى لحالات العلاج الطبيعى ، وقبمة الجلسة ، ونفقات العلاج الطبيعى فى حالة الإقامة الداخلية أثناء فترة العلاج الطبيعى اللازمة لكل حالة ، وذلك فى ضوء الامكانيات المالية للجمعية .

وتقدر قيمة مساهمة طالب التأهيل فى تكاليف العلاج الطبيعى على ضوء ما يسفر عنه البحث الاجتماعى لحالته .

**مادة ٢ (١) -** تصرف النظارات الطبية فى مجال تقديم خدمات التأهيل للمعوقين الجارى تأهيلهم والذين يثبت أن النظارة ضرورية بالنسبة لطبيعة العمل الذى يؤهلون إليه . ويجوز صرف النظارات الطبية لغير هذه الحالات من المعوقين لمعاونتهم على التكيف الاجتماعى والنفسى بنسبة لا تتجاوز ١٠ ٪ من الاعتماد المخصص للأجهزة التعويضية بكل هيئة من هيئات التأهيل .

**مادة ٣ -** لا تصرف أطقم الأسنان فى مجال تقديم خدمات التأهيل إلا إذا كانت لازمة لاستكمال التأهيل للأشخاص المعوقين المصابين بحالات تشوه أو عيوب فى أحد الفكين .

**مادة ٤ (٢) -** تصرف السماعات الطبية فى مجال تقديم خدمات التأهيل للمعوقين الذين يثبت من الفحص الطبى الذى تجرىة الوحدات السمعية المتخصصة صلاحية أذن طالب التأهيل للسمع بالساعة الطبية .

---

( ١ ) المادة ٢ مستبدلة بالقرار الوزارى رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه .

( ٢ ) المادة ٤ مستبدلة بالقرار الوزارى رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه .

ويجوز صرف الساعات الطبية لغير هذه الحالات من المعوقين لمعاونتهم على التكيف الاجتماعى والنفسى بنسبة لا تتجاوز ١٠٪ من الاعتماد المخصص للأجهزة التعويضية بكل هيئة من هيئات التأهيل .

**مادة ٥ -** تسلم الأجهزة التعويضية إلى مستحقيها بواسطة لجنة خاصة يصدر بتشكيلها قرار من مدير الجهة القائمة بتأدية الخدمة . وعلى أن تضم هذه اللجنة إلى عضويتها الطبيب والأخصائى المهنى بهذه الجهة ومدوبى عن الجهة التى قامت بتصنيع الجهاز .

ويتم التسليم بعد التأكد من مطابقة الأجهزة للمواصفات واستيفائها للشروط الطبية .

**مادة ٦ -** لا يجوز تكرار صرف الأجهزة التعويضية إلا بعد مضى المدد الموضحة قرين كل نوع من الأجهزة التالية :

( أ ) الساعات الطبية وأطقم الأسنان بعد سبع سنوات والدراجات اليدوية والكراسى المتحركة بعد ثلاث سنوات ( ١ ) .

( ب ) النظارات الطبية بعد خمس سنوات .

( ج ) أجهزة الشلل والأطراف الصناعية للبالغين من العمر ٢١ سنة فأكثر بعد ثلاث سنوات .

( د ) أجهزة الشلل والأطراف الصناعية لمن هم دون الـ ٢١ سنة بعد سنة واحدة .

( هـ ) الأحذية الطبية والأحزمة الطبية بعد سنة واحدة .

**مادة ٧ -** تقدم طلبات خدمات التأهيل إلى الجهة القائمة على هذه الخدمة وتفيد الطلبات بالسجل الخاص بذلك ، وتقدم خدمات التأهيل حسب الأسبقية المطلقة لتاريخ قيد الطلبات .

---

(١) البند (أ) من المادة السادسة مستبدل بقرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٧٦

الوقائع المصرية العدد ٢٣ فى ١٩٧٧/١/٢٦

ويجوز الاستثناء من شرط أسبقية القيد إذا ثبت من الفحص الطبى بمعرفة طبيب الجهة واعتماد رئيسها لنتيجة الفحص أن التأخير فى تقديم خدمة التأهيل يضر بالحالة طبيا أو يؤدي إلى تدهورها .

**مادة ٨ -** يمارس المجلس الأعلى لتأهيل المعوقين اختصاصاته وفقا لنص المادة (٤) من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .

وللمجلس أن يدعو إلى حضور جلساته من يرى الاستعانة بخبرتهم فى المسائل المعروضة .

**مادة ٩ -** يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر إلا إذا اقتضت الضرورة اجتماعه فيما بين فترتى الاجتماع .

ويوجه المقرر الدعوة لحضور الاجتماعات مرفقا بها جدول الأعمال المقترح .

وذلك قبل موعد الاجتماع بمدة أسبوع على الأقل ، وتسلم الدعوة باليد أو ترسل عن طريق البريد بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول .

**مادة ١٠ -** تكون اجتماعات المجلس صحيحة بحضور الأغلبية المطلقة للأعضاء وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ، وفى حالة تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

**مادة ١١ -** تدون محاضر اجتماعات المجلس فى سجل خاص ويوقع عليها الرئيس وتبلغ المحاضر للأعضاء قبل الاجتماع التالى للمجلس بوقت كاف .

**مادة ١٢ -** فى حالة غياب رئيس المجلس عن الاجتماع يتولى الرئاسة وكيل وزارة الشئون الاجتماعية المختص .

**مادة ١٣ -** تنشئ وزارة الشئون الاجتماعية المعاهد والمؤسسات والهيئات اللازمة لتوفير خدمات التأهيل للمعوقين .

وبجوز بقرار من وزير الشئون الاجتماعية الترخيص للجمعيات والمؤسسات الخاصة بإنشاء المعاهد والمؤسسات والهيئات اللازمة لتوفير خدمات التأهيل للموقعين أو مزاوله هذه الخدمات .

مادة ١٤ - يشترط لقيام الجمعيات والمؤسسات الخاصة بتوفير خدمات التأهيل للمعوقين ما يأتى .

١ - أن يكون نظامها الأساسى مشهرا طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

٢ - أن تكون من الجمعيات التى تعمل فى مجال رعاية الفئات الخاصة والمعوقين .

٣ - أن تكون من الجمعيات ذات الصفة العامة .

٤ - أن يمثل الوزارة فى مجلس إدارتها عضوان من الاخصائيين فى مجال التأهيل .

٥ - أن يتولى خدمات التأهيل بالجمعية ذوو المؤهلات العالية المتخصصون فى النواحي الطبية والاجتماعية والنفسية والمهنية ممن لهم خبرة سابقة فى مثل هذه الخدمات .

مادة ١٥ - تشكل بكل جهة تقوم بتقديم خدمات التأهيل لجنة على الوجه الآتى :

١ - مدير أو رئيس تلك الجهة مقررا

٢ - رئيس قسم التأهيل أو أخصائى التأهيل بمديرية الشئون الاجتماعية المختصة

٣ - ممثل مديرية القوى العاملة التى تقع الجهة فى دائرة عملها

٤ - طبيب الأمن الصناعى يختاره مدير مديرية القوى العاملة .

٥ - طبيب الجهة

أعضاء



وتختص هذه اللجنة بفحص طالبي التأهيل ، ويكون لها الاطلاع على التقارير الطبية والاجتماعية والنفسية والمهنية الخاصة بالطالب ودراستها لتقرير مدى عجزه وصلاحيته للتأهيل وتتولى وضع خطة تأهيله متضمنة اختيار المهنة وفترة التدريب .

ولا تكون اجتماعات هذه اللجنة صحيحة إلا بحضور أربعة أعضاء على الأقل من بينهم مدير أو رئيس الجهة وأحد الطبيبين المشار إليهما فى الفقرتين ٤ ، ٥ وممثل مديرية القوى العاملة التى تقع فى دائرتها جهة التأهيل .

**مادة ١٦ -** تشكل بكل جهة تقوم بتقديم خدمات التأهيل لجنة أخرى على الوجه الآتى :

- |       |   |  |
|-------|---|--|
| مقررا | { | ١ - مدير أو رئيس الجهة                                   |
|       |   | ٢ - الأخصائى المهنى بالجهة                               |
|       |   | ٣ - طبيب الجهة   |
| أعضاء |   | ٤ - رئيس قسم التأهيل بمديرية الشئون الاجتماعية           |
|       |   | ٥ - ممثل مديرية القوى العاملة المختص بشئون القوى العاملة |
- يختاره مديرية القوى العاملة .

وتختص هذه اللجنة بتقرير منح شهادات التأهيل للمعوقين الذين تم تأهيلهم أو الذين يثبت صلاحياتهم للقيام بعمل مناسب دون تأهيل بناء على طلبهم .

وتصدر الشهادة طبقا للنموذج رقم ( ١ ) المرفق بهذا القرار معتمدة من مدير الجهة ومصدقا عليها من مدير عام مديرية الشئون الاجتماعية المختص .

ولا تكون اجتماعات هذه اللجنة صحيحة إلا بحضور أربعة أعضاء على الأقل من بينهم مدير الجهة والطبيب وممثل مديرية القوى العاملة .

مادة ١٧ - يكون إخطار مديريات القوى العاملة لمديريات الشئون الاجتماعية بالبيان الشهرى عن المعوقين الذين تم تشغيلهم فى الجهاز الادارى للدولة والهيئات والوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام فى اليوم الخامس على الأكثر من كل شهر ، وذلك طبقا للنموذج رقم (٢) المرفق بهذا القرار .

مادة ١٨ - يكون اخطار مديريات القوى العاملة لمديريات الشئون الاجتماعية المختصة بالبيان الإجمالى كل ستة أشهر عن عدد الوظائف التى يشغلها المعوقون والأجر الذى يتقاضاه كل منهم وذلك طبقا للنموذج رقم (٣) المرفق بهذا القرار .

مادة ١٩ - يفتح بالوزارة حساب خاص لرصد حصيللة الغرامات المحكوم بها للمادة رقم (١٦) من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه يخصص للصرف منه فى إعانة الهيئات العاملة فى مجال رعاية المعوقين عند قصور ميزانياتها عن الوفاء بالتزاماتها أو للتوسع فى توفير خدمات التأهيل .

ويكون الصرف بموافقة وكيل الوزارة المختص بنساء على اقتراح الإدارة العاملة للتأهيل الاجتماعى .

مادة ٢٠ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٢٠ جمادى الأولى ١٣٩٦ ( ٢٠ مايو سنة ١٩٧٦ )

دكتورة : عائشة راتب



نموذج رقم (١)  
الشهادة التي تمنحها الجهات المختصة  
بتوفير خدمات التأهيل الاجتماعي  
للمعوقين  
وزارة الشؤون الاجتماعية

شهادة تأهيل  
صادرة طبقاً للمادة ٧ من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥

اسم الهيئة \_\_\_\_\_  
رقم القيد بسجل المؤهلين \_\_\_\_\_ التاريخ \_\_\_\_\_  
الاسم \_\_\_\_\_ النوع : ذكر / أنثى \_\_\_\_\_ السن \_\_\_\_\_  
محل الإقامة \_\_\_\_\_  
رقم البطاقة \_\_\_\_\_ <sup>شخصية</sup> <sub>عائلية</sub> \_\_\_\_\_ جهة وتاريخ إصدارها \_\_\_\_\_  
معرفة القراءة والكتابة \_\_\_\_\_  
المؤهلات العلمية \_\_\_\_\_  
وصف حالة العجز بالتفصيل \_\_\_\_\_  
الأعمال والوظائف التي يصلح للعمل بها ولا تتعارض مقتضياتها بعد تأهيله مع حالة العجز \_\_\_\_\_

المهن الأخرى التي يمكنه العمل بها \_\_\_\_\_  
صدرت هذه الشهادة بناءً على قرار لجنة منح الشهادات في \_\_\_\_\_  
بتاريخ \_\_\_\_\_ وتصلح هذه الشهادة للالتحاق بالأعمال الواردة بها لمدة سنة من تاريخ إصدارها إلا إذا تجددت من الجهة التي أصدرتها فتصلح لمدة سنة أخرى .

مدير الجهة

خاتم الجهة

يعتمد ، مدير عام



خاتم المديرية

مديرية الشؤون الاجتماعية



نموذج رقم (٣)

إخطار شهري عن الموقوف الدين تم تسجيلهم خلال شهر ١٩ عام - -

ملاحظات	الأجر الشهري	تاريخ بدء التصيين	المهنة المصن بها	المصنع أو الجهة التي عين بها	المهنة المزاولة لها	تاريخ المصروف على شهادة التأهيل	محل الإقامة	السن	الاسم	

نموذج رقم (٣)

الموظف الذي يشغلها الموقوف في المدة من ١٩ / / إلى ١٩ / /

اسم الموقوف	السن	محل الإقامة	جهة العمل	المهنة	الرتب الشهري	تاريخ الانتعاق بالعمل	ملاحظات

## وزارة الشئون والتأمينات الاجتماعية

قرار وزارى رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٧٦ (★)

بالترخيص لبعض الجمعيات بإنشاء المعاهد والمؤسسات

والهيئات اللازمة لتوفير خدمات التأهيل للمعوقين

او مزولة هذه الخدمات

### وزير الشئون والتأمينات الاجتماعية

بعد الاطلاع على قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ :

وعلى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ : بشأن تأهيل المعوقين :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ باللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٥٠ لسنة ١٩٦٨ : باعتبار بعض الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات ذات صفة عامة .

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين :

وعلى النظم الأساسية للجمعيات الموضحة بالكشف المرفق :

وبناء على ما عرضه السيد وكيل الوزارة لشئون التنمية الاجتماعية :

### قررت :

مادة ١- يرخص للجمعيات الموضحة بالكشف المرفق بإنشاء المعاهد والمؤسسات والهيئات اللازمة لتوفير خدمات التأهيل للمعوقين أو مزاولة هذه الخدمات .

مادة ٢ - على وكيل الوزارة لشئون التنمية الاجتماعية تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، وينشر بالوقائع المصرية .

محررا في ٢٢ ذي القعدة سنة ١٣٩٦ (١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٦ ) .

دكتورة / عائشة راتب

## كشف

### بهيئات تاهيل المعوقين المطلوب الترخيص لها

#### بتوفير خدمات تاهيل المعوقين

- (١) جمعية المركز النموذجى لرعاية وتوجيه المكفوفين بالزيتون .
- (٢) جمعية النور والأمل للكفيفات .
- (٣) الجمعية المصرية لرعاية وتأهيل الصم والبكم .
- (٤) جمعية مؤسسة يوم المستشفيات لتأهيل المعوقين .
- (٥) الجمعية العامة لمكافحة التدخين بالقاهرة .
- (٦) جمعية الرعاية الاجتماعية بحلوان .
- (٧) جمعية التأهيل الاجتماعى للمعوقين بالقليوبية .
- (٨) جمعية التأهيل الاجتماعى للمعوقين بالمنوفية .
- (٩) جمعية التأهيل الاجتماعى للمعوقين بالغربية .
- (١٠) جمعية التأهيل الاجتماعى للمعوقين بالبحيرة .
- (١١) جمعية التأهيل الاجتماعى للمعوقين بالإسكندرية .
- (١٢) جمعية التأهيل الاجتماعى للمعوقين بكفر الشيخ .
- (١٣) جمعية التأهيل الاجتماعى للمعوقين بدمياط .
- (١٤) جمعية التأهيل الاجتماعى للمعوقين بالدقهلية .
- (١٥) جمعية التأهيل الاجتماعى للمعوقين بالشرقية .
- (١٦) جمعية التأهيل الاجتماعى للمعوقين بالسويس .
- (١٧) جمعية التأهيل الاجتماعى للمعوقين ببورسعيد .
- (١٨) جمعية التأهيل الاجتماعى للمعوقين بالجيزة .
- (١٩) جمعية التأهيل الاجتماعى للمعوقين بالقليوبية .
- (٢٠) جمعية التأهيل الاجتماعى للمعوقين ببنى سويف .



- (٢١) جمعية التأهيل الاجتماعى للمعوقين بالمتيا .
- (٢٢) جمعية التأهيل الاجتماعى للمعوقين بأسويوط .
- (٢٣) جمعية التأهيل الاجتماعى للمعوقين بقنا .
- (٢٤) جمعية التأهيل الاجتماعى للمعوقين بأسوان .
- (٢٥) جمعية التأهيل الاجتماعى للمعوقين بالوادى الجديد .
- (٢٦) جمعية المبرة بالإسماعيلية .
- (٢٧) جمعية تنمية المجتمع المحلى بفايد ( الإسماعيلية ) .
- (٢٨) جمعية التنمية الفكرية بالمطرية .
- (٢٩) جمعية التأهيل الاجتماعى للمعوقين بسوهاج .

## وزارة التامينات والدولة للشئون الاجتماعية

قرار وزارى رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٨١ (٢)

بتشكيل لجنة وضع مشروع قانون تأهيل المعوقين

### وزيرة التامينات والدولة للشئون الاجتماعية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١ لسنة ١٩٨٠ بإعادة تنظيم وزارة الشئون الاجتماعية ؛

وعلى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ ، بشأن تأهيل المعوقين ؛

وبناء على ما عرضه السيد مستشار الوزارة للتأهيل والتنمية ؛

قررت ؛

مادة ١ - تشكل لجنة وضع مشروع قانون تأهيل المعوقين على النحو التالى :

١ - السيد الدكتور / صلاح الدين الحمصانى

رئيسا

مستشار الوزارة للتأهيل والتنمية .

٢ - السيد المستشار / حامد توفيق عبد الوهاب الوكيل العام  
للنباية الإدارية والمنتدب بكتبنا .

٣ - السيد / مصطفى كمال عبد اللطيف ، مدير عام  
التأهيل .

٤ - السيد الأستاذ / فهمى منصور ، مدير الإدارة العامة  
للشئون القانونية .

٥ - السيدة الدكتورة / زينب حامد السبكى ، عضو مجلس  
الشعب وعضو الاتحاد النوعى للمعوقين .

٦ - السيدة / جانيت كامل ، عضو مجلس الشعب وعضو  
الاتحاد النوعى للمعوقين .

٧ - السيد / على عبد القفار ، عضو مجلس إدارة الاتحاد  
النوعى للمعوقين .

أعضاء

مادة ٢ - تتولى اللجنة وضع مشروع قانون فى التأهيل للأشخاص المعوقين ، وفقا للاتجاهات الحديثة فى تشريعات الدولة المتقدمة ، وبما يتناسب والبيئة المصرية ويعالج المشاكل التى لا يعالجها القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ المذكور .

مادة ٣ - للجنة أن ترجع إلى المراجع والمصادر المختلفة وأن تستعين بمن ترى من الخبراء والمتخصصين فى التأهيل للمعوقين تيسيرا لمهمتها .

مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر بالوقائع المصرية ،

صدر فى ١٩ ذى القعدة سنة ١٤٠١ ( ١٧ سبتمبر سنة ١٩٨١ ) .

د . آمال عثمان

## وزارة التأمينات والدولة للشئون الاجتماعية

قرار وزارى رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٨١ (★)

### وزيرة التأمينات والدولة للشئون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، بشأن الجمعيات  
والمؤسسات الخاصة ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ ، باللائحة التنفيذية للقانون المذكور ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات المؤرخة ١٩٨١/١١/١٦ ، بشأن  
الموضوع الموضح فيما بعد ؛

وبناء على ما عرضه علينا السيد وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية ؛

### قررت

#### ( مادة أولى )

يسند تنفيذ وإدارة مشروع تأهيل المتخلفين عقليا ( بحث وتدريب فى مجال التخلف  
العقلى ) الوارد بخطة الوزارة لعام ١٩٨٢/٨١ والدرج له مبلغ ١١٥٠٠٠ جنيه ( منهم  
٦٥٠٠٠ جنيه نقد محلى + ٥٠٠٠٠ جنيه نقد أجنبى ) والمبرم بشأنه اتفاقية بين هيئة  
الأمم المتحدة منظمة العمل الدولية وجمهورية مصر العربية - وزارة الشئون الاجتماعية  
إلى جمعية التنمية الفكرية بالمطرية المشهرة كجمعية مركزية بالإدارة العامة للجمعيات  
والاتحادات على أن يكون الأسناد بالشروط والأوضاع التالية :

---

(\*) الوقائع المصرية - الممد ٨ فى ١٩٨٢/١/١١

١- أن تقوم الجمعية المسند إليها باتباع ما تقضى به لائحة نظامها الأساسي ولائحتها الداخلية فى تنفيذ المشروع سواء من الناحية المالية أو الإدارية وعلى الجمعية أفراد حساب مفصل خاص بالمشروع المسند إليها يتضمن بياناً بالإيرادات والمصروفات .

٢- (١) يكون تسليم متعلقات المشروع للجمعية المسند إليها على سبيل الإعارة المؤقتة بموجب محاضر تسليم وتسلم على أن تتخذ الإجراءات المخزنية والتنفيذية الخاصة بإضافة هذه المتعلقات إلى مخازن الوزارة .

٣ - يصرف للجمعية المسند إليها المبالغ المخصصة للمشروع .

٤ - يفوض السيد مدير عام الإدارة العامة للتأهيل الاجتماعى للمعوقين - بالتعاقد مع الجمعية المسند إليها طبقاً لنموذج عقد الإسناد واللوائح والنظم التى تقررها الإدارة العامة للتأهيل الاجتماعى للمعوقين .

### ( مادة ثانية )

على وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية تنفيذ هذا القرار ، وينشر بالوقائع المصرية ،

صدر فى ١٣ صفر سنة ١٤٠٢ ( ٩ ديسمبر سنة ١٩٨١ ) .

**دكتورة : آمال عثمان**

---

(١) البند ٢ من المادة الأولى مستبدل بالقرار رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٨٢ - الوقائع المصرية العدد

١٩٦ فى ١٩٨٣/٨/٢٧

## قرار وزارى رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٨٢ (★)

### وزيره التآمينات والدولة للشئون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، بشأن الجمعيات  
والمؤسسات الخاصة ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ ، باللائحة التنفيذية للقانون المذكور ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٤٣٤ فى ١٩٨١/١٢/٩ ، بإسناد مشروع تأهيل المتخلفين  
عقليا إلى جمعية التنمية الفكرية ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات المؤرخة ١٩٨٢/١١/٢٩ ، بشأن  
الموضوع الموضح فيما بعد ؛

### قررت :

#### ( مادة اولى )

١ - يعدل القرار الوزارى رقم ٤٣٤ فى ١٩٨١/١٢/٩ بإسناد مشروع تأهيل  
المتخلفين عقليا إلى جمعية التنمية الفكرية ؛ بحيث يضاف النص التالى إلى شرط الإسناد  
الوارد تحت رقم « ٢ » من المادة الأولى ؛ بحيث تصبح على الوجه التالى :

٢ - يكون تسليم متعلقات المشروع للجمعية المسند إليها على سبيل الاعارة المؤقتة  
بموجب محاضر تسليم وتسلم ، على أن تتخذ الإجراءات المخزنية والتنفيذية الخاصة بإضافة  
هذه المتعلقات إلى مخازن الوزارة .

( مادة ثانية )

الموافقة على إسناد تنفيذ وإدارة استكمال مشروع تأهيل المتخلفين عقليا إلى جمعية التنمية الفكرية السابق إسناد المشروع إليها بمقتضى القرار الوزارى رقم ٤٣٤ فى ١٩٨١/١٢/٩ المشار إليه ؛ على أن يكون الإسناد بالشروط والأوضاع الواردة بالقرار ٤٣٤ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته السابق ورودها بهذا القرار .

( مادة ثالثة )

يصرف للجمعية المسند اليها مبلغ ٢٥٣٢٠٠ جنيه ، المدرج بخطة الوزارة ، بالباب الثالث لعام ١٩٨٣/٨٢

( مادة رابعة )

على السيد / رئيس الإدارة المركزية للرعاية الاجتماعية ، تنفيذ هذا القرار ، وينشر بالوقائع المصرية ،

صدر فى ٦ ربيع الأول سنة ١٤٠٣ هـ . ( ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٢ م . )

د . آمال عثمان

## قرار وزارى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٤ (★)

بتعديل الكشف المرافق للقرار الوزارى رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٧٩ بتحديد  
الوظائف والأعمال التى تخصص للمعوقين المؤهلين

### وزير التأمينات ووزير الدولة للشئون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ ، بشأن تأهيل المعوقين ، المعدل  
بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢ :

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥٩ بتاريخ ٢٠/٥/١٩٧٦ ، باللائحة التنفيذية لقانون  
تأهيل المعوقين ، المعدل بالقرار رقم ٤٥٥ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٢ :

وعلى القرار الوزارى رقم ٤٢٦ بتاريخ ٣٠/٩/١٩٧٩ ، بتحديد الوظائف والأعمال  
التي تخصص للمعوقين المؤهلين :

وعلى كتاب وزارة القوى العاملة والتدريب رقم ٤١٦ بتاريخ ١٨/٤/١٩٨٤ ،  
بالموافقة على التعديل المقترح للقرار الوزارى رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٧٩ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة للتأهيل الاجتماعى للمعوقين رقم ٨٤٤ بتاريخ  
١٩٨٤/٤/٩ :

وبناء على ما عرضته علينا السيدة / رئيس الإدارة المركزية للتنمية الاجتماعية :



### قررت:

**مادة ١ -** تخصص الوظائف والأعمال المحددة بالكشف المرافق لهذا القرار من الوظائف والأعمال الحالية في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها للمعوقين الحاصلين على شهادات التأهيل كل بما يتناسب مع مجال تأهيله ، وذلك في حدود النسبة والشروط المنصوص عليها بالمادة العاشرة من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ ، المعدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه .

**مادة ٢ -** يلغى القرار الوزاري رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه .

**مادة ٣ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر في ١٣/٥/١٩٨٤

د . آمال عثمان

**الكشف المرافق للقرار الوزاري رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٤**  
**بتحديد الوظائف والأعمال التي تخصص للمعوقين المؤهلين**  
**بوحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام**

١ - الأعمال الكتابية : أعمال السكرتارية - الحفظ - الحسابات - المخازن -  
الآلة الكاتبة - تصوير المستندات .

٢ - أعمال الخدمات - عمل عادي - عامل نظافة - فراش - ساعي - خفير -  
خادم مسجد أو كنيسة - عامل تشغيل مصعد - عامل تليفون - عامل جراج - عامل  
حدائق عامل مزرعة دواجن - عامل منحل - عامل قياس - عامل وزن - عامل تزييت -  
عامل تكرير - عامل صهاريج - تومرجي - أعمال الطهي والغسيل وكى الملابس - عامل  
فرز - عامل تجهيز - عامل تجميع - عامل تعبئة وتغليف - مؤذن - مقيم شعائر .

٣ - أعمال الصيانة والإصلاح : الراديو - التليفزيون - الشلاجات - الساعات  
الاطارات .

٤ - أعمال الخراطة والبرادة والسمكرة والسباكة والخدادة واللحام  
والميكانيكا والكهرباء :

خراط أو براد أو سمكري أو سباك أو حداد أو ميكانيكي أو كهربائي عام - خراط أو  
براد معادن سمكري أو كهربائي سيارات - سباك أدوات صحية - لحام أكسوجين أو  
كهرباء - كهربائي توصيلات أو لف موتورات .

- ٥ - أعمال الخياطة والترزية والتطريز والتريكو والسجاد والكليم والبساطين .
- ٦ - أعمال الغزل والنسيج .
- ٧ - أعمال السروجية والتنجيد .
- ٨ - أعمال النجارة : عام - نجارة أثاث .
- ٩ - أعمال الدهان والدوكو واللاستر والنقش .
- ١٠ - أعمال الطباعة وصفافو الحروف والتجليد .

**قرار وزارى رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٨ (★)**  
**صادر بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٢**

**وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية**

بعد الاطلاع على القرار الوزارى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين المعدل بالقرار الوزارى رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٨٢ ؛ وعلى مذكرة الإدارة العامة للتأهيل الاجتماعى للمعوقين المؤرخة ١٩٨٧/١١/١٧ بشأن تعديل نسبة مساهمة العملاء فى صرف ٤٦٥ ساعة متنازل عنها من الوزارة للجمعية المصرية للصم والبكم والموافق عليها منا بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٠ ؛ وبناء على ما عرضه السيد / رئيس الإدارة المركزية للتنمية الاجتماعية ؛

**قررت :-**

مادة ١ - إستثناء من أحكام المادة الأولى فقرة (٥) أولا من القرار الوزارى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقرار الوزارى رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٨٢ المشار اليهما تكون نسبة مساهمة العملاء فى الساعات التى تقوم الجمعية المصرية للصم والبكم بصرفها وعددها ٤٦٥ وفقا للجدول التالى :

متوسط دخل الفرد والأسرة	مساهمة المعوق وأسرته
من ٥ وأقل من ١٠ جنيه	(١٥٪) من قيمة الجهاز
من ١٠ جنيه وأقل من ١٥ جنيه	(٣٠٪) من قيمة الجهاز
من ١٥ جنيه وأقل من ٢٠ جنيه	(٥٠٪) من قيمة الجهاز
من ٢٠ جنيه فأكثر	تدفع قيمة الجهاز بالكامل

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ،  
**وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية**  
**د . آمال عثمان**

**وزارة الشؤون الاجتماعية**  
**قرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٨ (★)**  
**بنظام العمل فى مؤسسات رعاية وتأهيل المتخلفين عقليا**

**وزيرة الشؤون الاجتماعية**

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة :

وعلى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ باللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة :

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين :

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة :

**قررت :**

**مادة ١ -** يقصد بمؤسسات رعاية وتأهيل المتخلفين عقليا الدور المعدة لتوفير خدمات التأهيل الاجتماعى لهذه الفئات عقليا طبقا للأوضاع والشروط المنصوص عليها فى هذا القرار .

**مادة ٢ -** ترعى مؤسسات رعاية وتأهيل المتخلفين عقليا الفئات الآتية :

١ - فئة التخلف العقلى الشديد الذين تتراوح نسبة ذكاء أفرادها من ٢٥ إلى ٣٥ درجة .

٢ - فئة التخلف العقلى المتوسط الذين تتراوح نسبة ذكاء أفرادها من ٣٦ إلى ٥٠ درجة

٣ - فئة التخلف العقلى البسيط الذين تتراوح نسبة ذكاء أفرادها من ٥١ إلى ٧٥ درجة .

ويجوز أن تقبل كل مؤسسة فئة واحدة أو أكثر من هذه الفئات وذلك حسب إمكاناتها المادية والفنية .

مادة ٣ - تهدف مؤسسات رعاية وتأهيل المتخلفين عقليا إلى تحقيق الأغراض الآتية :

( أ ) توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والنفسية والثقافية للمتخلفين عقليا ومساعدتهم على تكوين عادات صحية واجتماعية صالحة تعاونهم على التكيف الاجتماعى وتزهلهم للاعتماد على أنفسهم فى حدود قدراتهم .

( ب ) تعليم المتخلفين عقليا وتدريبهم على بعض المهن أو الحرف التى تتناسب ومستويات ذكائهم ومعاونتهم فى الالتحاق بهذه الأعمال بعد تأهيلهم لها .

( جـ ) توفير البرامج الرياضية والترويحية ، والثقافية والدينية بفرض تنمية شخصياتهم وتحقيق رغباتهم كوسيلة من وسائل التنمية الاجتماعية .

( د ) العمل على مساهمة أسرة المتخلف عقليا فى تنفيذ البرامج والخدمات المتكاملة له بحيث يمكن اشراك الأسرة مع المؤسسة فى تقبل المتخلف عقليا ومعاونته على التكيف والتأهيل الاجتماعى مع توفير الخدمات الارشادية والاجتماعية والنفسية لهذه الأسرة .

مادة ٤ - يكون سن القبول بالقسم الداخلى بالمؤسسة من ٨ سنوات إلى ١٨ سنوات وتحدد كل مؤسسة سن القبول بالقسم الخارجى أو بدور الحضانة عند إنشائها وذلك كله بحسب إمكاناتها .

**مادة ٥ -** تضع كل مؤسسة شروط القبول بها بحيث تتضمن ما يأتي :

( أ ) تحديد سن القبول بالقسم الخارجى .

( ب ) تحديد الفئة التى توفر لها الخدمة ودرجة الذكاء .

( ج ) التأكد من أن طالب التأهيل بعد الفحص الطبى خال من الأمراض المعدية أو التلويحات التشنجية الحركية أو الصرعية أو الأمراض العقلية أو من وجود إعاقة أخرى .

( د ) انتماء طالب التأهيل إلى أسرة تتولى شئونه وتتعاون مع المؤسسة فى تنشئته واعداده .

**مادة ٦ -** يشكل لكل مؤسسة لجنة اشراف من بين أعضاء مجلس ادارة الجمعية يسند اليها ادارة المؤسسة على أن يضم اليها مدير المؤسسة مقررا لها ومنسوب التأهيل الاجتماعى بالادارة العامة للتأهيل الاجتماعى بوزارة الشئون الاجتماعية بالنسبة إلى المؤسسات التابعة للجمعيات المركزية أو مندوب التأهيل الاجتماعى بمديرية الشئون الاجتماعية بالنسبة للمؤسسات التابعة للجمعيات الاخرى .

ويجوز لمجلس ادارة الجمعية أن يفوض اللجنة فى بعض اختصاصاته فيما يتعلق بالمؤسسة ، وعلى اللجنة عرض تقرير دورى عن أعمالها على مجلس الادارة .

**مادة ٧ -** تشكل لجنة قبول الحالات ومنح شهادات التأهيل بكل مؤسسة من :

مقررا

١ - مدير المؤسسة

٢ - مندوب التأهيل الاجتماعى بالادارة العامة للتأهيل الاجتماعى بوزارة الشئون الاجتماعية بالنسبة إلى المؤسسات التابعة للجمعيات المركزية أو مندوب المديرية المختصة بالنسبة إلى المؤسسات التابعة للجمعيات الأخرى بحسب الأحوال .

٣ - الأخصائى النفسى .

٤ - الأخصائى الاجتماعى .

٥ - الأخصائى المهنى .

٦ - طبيب المؤسسة .

٧ - ممثل القوى العاملة المختص .

٨ - مندوب مركز التوجيه النفسى بالوزارة بالنسبة إلى المؤسسات التابعة للجمعيات المركزية . ولا تكون اجتماعات هذه اللجنة صحيحة الا بحضور خمسة أعضاء على الأقل من بينهم مدير المؤسسة ومندوب التأهيل الاجتماعى والأخصائى النفسى وممثل القوى العاملة .

وتختص اللجنة بماأتى :

(أ) فحص طالبى التأهيل ودراسة التقارير المقدمة عنهم لتقرير مدى انطباق شروط القبول عليهم وصلاحياتهم للتأهيل .

(ب) وضع خطة تأهيلية متضمنة البرامج التى تتناسب وظروف كل حالة .

(ج) تقرير منح شهادات التأهيل لمن تثبت صلاحيته للتكيف فى المجتمع بعد تأهيله .

مادة ٨ - يوضع طالب التأهيل الذى يتقرر قبوله بالمؤسسة تحت الملاحظة لمدة لا تجاوز شهرين يتم بعدها التقرير النهائى بالقبول أو بالرفض وذلك وفقا لتقارير المتابعة خلال هذه المدة .



مادة ٩ - يعد لكل طالب تأهيل ملف يضم الآتى :

- ١ - طلب الالتحاق المعد لذلك .
- ٢ - شهادة الميلاد أو مستخرج رسمى منها .
- ٣ - التقارير الطبية والنفسية والاجتماعية والمهنية وخطة التأهيل .
- ٤ - قرار الالتحاق وتقارير المتابعة .

مادة ١٠ - على كل جمعية مسند اليها ادارة مؤسسة لرعاية المتخلفين عقليا أن تعد البرامج الاجتماعية والنفسية والمهنية والتعليمية والدينية لهذه المؤسسة حسب الفئات التى تتولى رعايتها ، وتلتزم المؤسسة بتنفيذ هذه البرامج .

مادة ١١ - تعمل كل مؤسسة على توفير الرعاية الطبية للمتخلفين عقليا وذلك بتوقيع الكشف الطبى عليهم عند الالتحاق وتوقيع الكشف الطبى الدورى بالعيادة بها وصرف الأدوية اللازمة وعلاج الحالات الطارئة وحالات الاسعاف وتحال حالات الحميات وغيرها من الامراض المعديه والحالات التى يتعذر علاجها بالمؤسسة الى المستشفيات الحكومية المتخصصة .

ويجوز أن يطلب من ولى الأمر شراء الأدوية اللازمة اذا كانت الحالة المرضية تتطلب تناولها بصفة دائمة .

مادة ١٢ - يمنح كل من التحق بالمؤسسة مصروفا يوميا ، ويجوز زيادته عند التحاقه بالورش التدريبية فى مرحلة الاعداد والتأهيل فى مهنة من المهن .

ويطبق نظام للحوافز فى حالة الانتاج بالورش الانتاجية تضعه لجنة تضم مدير المؤسسة والمدرب المهنى والأخصائى الاجتماعى .

مادة ١٣ - يمنح كل من التحق بالمؤسسة مصروفا شخصيا فى المناسبات التى يقررها مجلس الإدارة حسب الموارد المالية لكل مؤسسة .

مادة ١٤ - يجوز لمجلس ادارة الجمعية المسند اليها ادارة المؤسسة أن يقرر تحصيل مقابل مالى من أسر الملتحقين بالمؤسسة للمساهمة فى التكلفة الفعلية للرعاية والتأهيل بما يتناسب مع مستويات الدخول المختلفة .

ويعنى من هذا المقابل أبناء الأسر المستفيدة من قانون الضمان الاجتماعى وأصحاب معاش السادات وأبناء الأسر التى يقل دخلها الشهرى عن ٢٥ جنيها .

مادة ١٥ - يجوز للمؤسسة صرف ملابس لبعض المتخلفين بها ، كما يجوز أن يطلب من أولياء الامور توفيرها وذلك حسب مستويات الدخول المختلفة .

مادة ١٦ - تقدم وجبات غذائية للملتحقين المقيمين بالمؤسسة وذلك حسب مقررات التغذية المعتمدة مع الاسترشاد باللوائح المعمول بها بالمؤسسات المشابهة ومعهد التغذية ووزارة الشئون الاجتماعية .

ويكون تحديد مستوى الوجبات فى جميع الأحوال فى حدود الاعتمادات المدرجة فى الميزانية لهذا الغرض .

مادة ١٧ - يسمح لأقارب الملتحقين بالمؤسسة بزيارتهم ، وتضع إدارة المؤسسة النظام اللازم لهذه الزيارات بما يتلاءم وظروف العمل بها .

مادة ١٨ - يجوز لمدير المؤسسة فى حدود ما يقرره مجلس ادارة الجمعية وبعد أخذ رأى الأخصائى الاجتماعى المختص أن يقرر صرف مصاريف الجنازة فى حالة وفاة الملتحق بالمؤسسة ، كما يجوز صرف مساعدة مالية فى حالة زواج الفتاة المتخلفة عقليا ويعتمد الصرف فى كل عن الحالتين السابقتين من مجلس إدارة الجمعية .

**مادة ١٩ -** يكون لكل مؤسسة برنامج يومية يبدأ بالاستيقاظ صباحا وينتهي بالنوم مساء ويتخلل هذا البرنامج تناول الوجبات ويتضمن جميع الأنشطة الاجتماعية والرياضية والثقافية والدينية والترفيهية اللازمة لتحقيق أهداف الرعاية والتأهيل .

**مادة ٢٠ -** تتولى كل مؤسسة تيسير وسيلة الانتقال للمتلقين بها الذين يتم تدريبهم مهنيا خارج المؤسسة ، ويمنح كل منهم مصروفا يوميا وبدل غذا .

**مادة ٢١ -** اذا ثبت للمؤسسة عدم امكان استمرار المتلق بها لعدم تكيفه أو طلب ذلك ولى أمره أو أصيب المتلق بمرض معد يتطلب علاجه مدة طويلة فيجوز للمؤسسة إنهااء الحاقه بها وتسليمه إلى ولى أمره بصفة مؤقتة أو نهائية على حسب الأحوال .

**مادة ٢٢ -** على كل مؤسسة إجراء متابعة لاحقة لمدة عام على الأقل لمن تم تأهيله بها فى المؤسسة وتعد تقارير عن تلك المتابعة تبين مدى استقرار الحالة والعمل على حل مشكلاتها على أن يعد سجل خاص يوضح فيه مدى انتظام الحالة فى مجال التأهيل الذى تم اعداده لها .

**مادة ٢٣ -** يشكل بكل مؤسسة مجلس للأباء برئاسة المؤسسة وعضوية كل من :

- ستة من أولياء الأمور على الأقل يتم اختيارهم من بين أولياء الأمور .

- الأخصائى الاجتماعى .

- الأخصائى النفسى .

ويجوز للمجلس تحديد اشتراكات يؤديها الآباء بمراعاة الظروف الاجتماعية وتودع حصيلة هذه الاشتراكات فى حساب مستقل وتخصص للمصروف منها فى الأغراض المختلفة التى يحددها المجلس .

**مادة ٢٤ -** تعد الادارة العامة للتأهيل الاجتماعى للمعوقين بوزارة الشئون الاجتماعية نماذج موحدة للسجلات اللازمة لأنشطة المؤسسات تسترشد بها المؤسسة فى تنظيم أعمالها على أن تختم هذه السجلات بخاتم الجمعية والجهة الادارية المختصة .

**مادة ٢٥ -** تسرى أحكام اللائحة الداخلية للجمعية المسند اليها ادارة المؤسسة فيما يتعلق بنظم المخازن والمشتريات والتعيينات والشئون المالية والادارية وذلك فى اطار الشروط والأوضاع الواردة فى قرار الاسناد على أن يكون لكل مؤسسة مخزن فرعى مستقل .

**مادة ٢٦ -** يخصص لكل مؤسسة مبلغ من اعتماداتها كسلفة مستديمة يحدد مقداره مجلس ادارة الجمعية المسند اليها إدارة المؤسسة ويوضع هذا المبلغ تحت تصرف مدير المؤسسة للصرف منه على الاحتياجات الضرورية الطارئة والعاجلة للمؤسسة طبقا لقواعد الصرف المنظمة لذلك .

**مادة ٢٧ -** تعد مقايسة ابتدائية لكل عمل مهنى تدريبى أو انتاجى توضع الخامات والأدوات والأجور والمصاريف الادارية ونسبة العائد ( الضميمة ) التى تضاف اليها ويتم فى نهاية التشغيل اعداد مقايسة نهائية وحصر تكاليفها على أن تعتمد جميع المقايسات من مدير المؤسسة .

**مادة ٢٨ -** يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

**مادة ٢٩ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ،

صدر فى ١٩٨٨/٣/٩

**وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية**

**دكتورة / آمال عثمان**

قرار وزارى رقم ٢١٥ لسنة ١٩٨٨ (★)

صادر بتاريخ ١٩٨٨/١٠/١١

## بنظام العمل فى مراكز التأهيل الشاملة للمعاقين

### وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة وعلى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ باللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين ؛

وبناء على ما عرضه رئيس الإدارة المركزية للتنمية الاجتماعية ؛

### قررت :-

مادة ١ - يقصد بالمركز الشامل للمعاقين الوحدة المتكاملة المعدة لتوفير برامج التأهيل الشاملة بهدف تأهيل المعاقين من الفئات المختلفة عن طريق نظام الإقامة الداخلية ويتم تنفيذ هذه البرامج للمعاق وأسرتهم طبقاً للأوضاع والشروط المنصوص عليها فى هذه اللائحة .

**مادة ٢ -** يرعى المركز الفئات المعاقة بإصابات شديدة ويصعب انتقالها للتدريب فى سوق العمل والحالات التى تحتاج إلى رعاية مستمرة من الناحية البدنية والنفسية والاجتماعية والحالات التى يتبين حاجتها إلى إعداد بدنى لتحسين درجة الإعاقة .  
ويجوز أن يقبل المركز فئة واحدة أو أكثر من فئات الإعاقة وذلك حسب إمكانيات المركز المادية والفنية .

**مادة ٣ -** يدير المركز مجلس إدارة الجمعية عن طريق لجنة إشراف يتم تشكيلها بالاتفاق مع الجهة الإدارية المختصة على أن يكون مدير إدارة التأهيل الاجتماعى بالمديرية عضوا بها ويكون مدير المركز مقررا لها .

ولمجلس الإدارة أن يفوض اللجنة فى بعض اختصاصاته على أن يتم عرض محاضر اجتماعات اللجنة وتقاريرها الدورية عن أعمالها على مجلس الإدارة .

**مادة ٤ -** للجنة الإشراف على المركز أن تقترح على مجلس الإدارة تعيين أو نذب طول الوقت مدير للمركز يشترط فيه الحصول على مؤهل عال وخبرة لا تقل عن ١٥ سنة وتحدد اختصاصاته على النحو التالى :

١ - الإشراف على أعمال العاملين وهو المسئول عن حسن سير العمل فى حدود اللوائح والتعليمات التى يحددها مجلس الإدارة .

٢ - مراقبة إنتاج وحدات العمل وتقييم أعمال العاملين وكتابة التقارير السرية وعرضها على مجلس الإدارة .

٣ - توقيع الجزاءات على العاملين بعد إجراء التحقيق بصفة قانونية فى حدود أحكام لائحة الجزاءات المعتمدة مع عرض ما يزيد خصمه عن ثلاثة أيام على مجلس الإدارة .

٤ - اعتماد الصرف المالى من السلفة فى حدود ما تقضى به اللائحة المالية ويكون له الحق فى شراء بدون ممارسة أو مناقصة فى حدود ما يقرره مجلس الإدارة وذلك فى الحالات العاجلة كشراء أغذية بدل مرفوضة بعد الحصول على موافقة أمين الصندوق أو السكرتير .

٥ - منح الإجازات العارضة والاعتيادية فى حدود اللوائح والقوانين والتعليمات التى يقررها مجلس الإدارة .

- ٦ - بحث ودراسة المقترحات قبل عرضها على مجلس الإدارة .
  - ٧ - بحث المشاكل الفنية والإدارية وتقديم تقرير بالاقتراحات التى تؤدى إلى حسن سير العمل إلى مجلس الإدارة .
  - ٨ - العمل على تنفيذ بنود الميزانية واعتماد المستندات فى حدود السلطات المالية المخولة له .
  - ٩ - إعداد الموضوعات المقترح عرضها على مجلس الإدارة وإعداد التقرير السنوى عن نشاط المركز .
  - ١٠ - يتولى التحقيق فى المسائل والموضوعات التى تفس كيان العمل وتتعلق بالآداب العامة بنفسه أو بمعرفة من يندبه لهذا الغرض بمجرد علمه بالواقعة .
  - ١١ - شراء أصناف بطريق الممارسة عند الضرورة طبقاً لأحكام اللائحة .
  - ١٢ - رئاسة الاجتماعات الدورية للموظفين والإشراف على تنفيذ ما يتقرر فى هذه الاجتماعات .
  - ١٣ - نذب الموظفين للعمل فى الأقسام الأخرى حسب ما يتطلبه مصلحة العمل .
  - ١٤ - ترشيح العمال والخدم اللآزمين للعمل ومن فى مستواهم فى حدود ما هو مخصص بالميزانية واللوائح .
  - ١٥ - ترشيح من يقوم بعمله أثناء غيابه .
  - ١٦ - ما يكلف به من أعمال من قبل مجلس الإدارة .
- مادة ٥-** يهدف مركز التأهيل الشامل إلى تحقيق الأغراض الآتية :
- (أ) توفير الخدمات الطبية والإعداد البدنى لكل حالة طبقاً للفحص الطبى الدورى .
  - (ب) توفير الخدمات الاجتماعية والنفسية التى تساعد على تكوين عادات اجتماعية سوية تعاون المعاقين على التكيف الاجتماعى وتؤهلهم للاعتماد على أنفسهم فى حدود قدراتهم .

١ج) الإعداد الثقافي والتربوي والديني والترويحي والرياضي بغرض تنمية شخصية المعاق وتحقيق رغبته كوسيلة من وسائل التنمية الاجتماعية .

د) تعليم المعاقين وتدريبهم على بعض المهن أو الحرف التى تتناسب وقدراتهم ومعاونتهم فى الالتحاق بهذه المهن بعد تأهيلهم لها .

هـ) إشراك أسر المعاقين فى تنفيذ البرامج الداخلية مع توفير الخدمات الإرشادية والاجتماعية والنفسية لهذه الأسر .

مادة ٦ - يكون سن القبول بالقسم الداخلى من ١٤ عاما إلى ١٨ عاما ويجوز لمجلس الإدارة بناء على مذكرة من لجنة اشراف قبول حالات أقل من السن المحددة .  
ويحدد كل مركز سن القبول بالقسم الخارجى أو بدور الحضانة عند إنشائها حسب إمكانياته .

مادة ٧ - يضع كل مركز شروط القبول به بحيث تتضمن ما يأتى :

تحديد سن القبول بالقسم الخارجى والحضانة .

تحديد الفئات التى توفر لها الخدمة .

التأكد من خلو الحالة من الأمراض المعدية أو التوبات التشنجية الحركية أو الصرعية أو الأمراض العقلية .

أن يثبت من البحث الاجتماعى حاجة الحالة للرعاية الداخلية .

أن تكون الحالة مزودة بالأجهزة التعويضية أو الأطراف الصناعية اللازمة لها عن طريق مكتب التأهيل المختص .

أن يسدد مكتب التأهيل المختص قيمة نفقات التأهيل لكل حالة .

مادة ٨ - يتم إلحاق الحالة بالمركز بعد تقرير صلاحيتها للإقامة الداخلية بمعرفة الجهاز الفنى للمركز وتوضع تحت الملاحظة لمدة شهرين يتم خلالها إجراء عمليات المتابعة الفنية الاجتماعية والنفسية والطبية والمهنية ويقدم تقرير نهائى عن الحالة ويخطر مكتب التأهيل المختص بنتيجة التقرير سواء بالقبول أو بالرفض .



**مادة ٩ -** يقوم الإخصائيون الاجتماعيون والنفسانيون بالآتى :

(١) بحث حالات المتقدمين من المعوقين الملحقين بالمركز ميدانيا وإبداء الرأى فيما يتعلق بتأهيلهم .

(٢) القيام بالزيارات الميدانية لدراسة الحالات .

(٣) متابعة الحالات والتعرف على الصعوبات التى تواجههم والعمل على حلها .

(٤) تنظيم برامج النشاط الاجتماعى والثقافى والتريحى والرياضى لهم .

(٥) مسك السجلات الخاصة بالتدربين حسب الأقسام المقيدى بها ومتابعة انتظامهم بالتدريب والإبلاغ عن غيابهم أولا بأول .

(٦) الإشراف على الإقامة ومسائل النظافة والتغذية .

**مادة ١٠ -** يعد لكل حالة ملف يضم الآتى :

(أ) خطاب التحويل من مكتب التأهيل المختص والذى يشمل على البيانات الأساسية للحالة وقرار لجنة فحص طالبى التأهيل بانطباق تعريف الشخص المعاق على الحالة .

(ب) صورة من شهادة الميلاد .

(ج) قرار المركز بإلحاق الحالة بالرعاية الداخلية .

(د) تقارير المتابعة والتقارير النهائية .

(و) خطاب المركز للمكتب المختص بصلاحية الحالة لمنحها شهادة التأهيل فى مهنة من المهن .

على أن يتم مسك السجلات اللازمة لتسجيل النشاط .

**مادة ١١ -** تخضع الحالات الملحقمة بالمركز إلى نظام فحص طبى دورى مع متابعة يومية للحالة الصحية عن طريق العيادة الطبية .

**مادة ١٢ -** تقدم وجبات غذائية للملتحقين المقيمين بالمركز حسب مقررات الأغذية المعتمدة من مجلس الإدارة ويتولى المركز تشكيل لجنة تكون مهمتها استلام الأغذية التى يتم توريدها وتقرير صلاحيتها ومطابقتها للكميات والمواصفات .

**مادة ١٣ -** يجوز صرف ملابس لبعض الحالات الملتحقة بالمركز في حالة عدم إمكانية بعض أسرهذه الحالات من تحمل قيمتها .

**مادة ١٤ -** يجوز تحصيل مساهمات في نفقات الإقامة من أسر الحالات حسب البحث الاجتماعي وتحديد قيمة المساهمة بمعرفة مجلس الإدارة .

**مادة ١٥ -** يتم تشكيل مجلس أساء بالمركز بغرض إشراك الأسر في عملية تأهيل الحالة .

**مادة ١٦ -** يجوز تقرير مصروف يومي للحالة بالإضافة إلى الاستفادة من نظام الحوافز في حالة المشاركة في الإنتاج من خلال التدريب .

**مادة ١٧ -** للمركز أن يضع نظام للزيارات ونظام خروج الأبناء أسبوعيا وفي المناسبات والأعياد .

**مادة ١٨ -** يتم تكوين جماعات النشاط المختلفة مثل الرحلات والخدمة العامة والزيارات والمسابقات والحفلات والمجلات والقراءة والتمثيل والموسيقى والمقصف ... ألخ .

**مادة ١٩ -** يكون البرنامج اليومي للمركز على النحو التالي :

الساعة

٧ : صباحا استيقاظ ونظافة .

٧.٤٥ : إقطار .

٨ : الأقسام المهنية .

١١ : راحة .

١١,٣٠ : الأقسام المهنية .

٢ : غداء .

٢,٣٠ : النشاطات .

٥,٣٠ : الفصول الدراسية

٧,٣٠ : عشاء .

٨ : مساء نشاط .

٩ : مساء نوم شتاء والعاشرة صيفا

مادة ٢٠- يوفر المركز خدمات التدريب المهني عن طريق الورش المهنية المعدة لهذا الغرض ويتم الالتزام بالنظام الآتي :

- ١ - مسك سجل قيد طلبات التدريب والتشغيل المهني بالمركز .
- ٢ - إمساك دفاتر أوامر التشغيل والمقاييس ودفتر قيد المشغولات .
- ٣ - مراجعة المقاييس الواردة من مختلف الأقسام الإنتاجية والتصديق عليها .
- ٤ - مراجعة كميات الخامات المنصرفة بالمقاييس على أذن الصرف المستخرجة من المخازن ، والمرتدة بعد الإنتهاء من التشغيل وخصم القيمة من أمر التشغيل .
- ٥ - متابعة تنفيذ أوامر التشغيل وتصفياتها وتسويتها بعد الإنتهاء من التشغيل وحفظ كل أمر بملف خاص بالمقاييس .
- ٦ - إثبات جميع المبيعات بكل أمر في الخانة المحددة لذلك بملف امر التشغيل وحفظ صور المطالبات وفواتير المبيع وأذن صرف المشغولات بملف كل عملية .
- ٧ - مسك السجلات الفرعية للتشغيل والإنتاج ، والمقاييس التدريبية والإنتاجية لكل ورشة على حدة .
- ٨ - مطابقة السجلات الفرعية على السجل العام ، وتقديم بيان إحصائي مرة كل شهر للسيد / مدير المركز .
- ٩ - التأكد من استخدام الخامات المنصرفة بإذن الصرف على الشيء المنتج فعلا .
- ١٠ - حفظ ملفات المعوقين ( تحت التدريب ) واستيفاء أوراقها .
- ١١ - مسك سجلات المتدربين والخريجين المؤهلين .
- ١٢ - تحرير كشوف صرف الأجور والحوافز للمتدربين ، والمدربين في نهاية الشهر من واقع السجلات .

١٢ - المعاونة فى المسائل والأعمال الطارئة التى يكلف بها القسم وما يوكل إليه من أعمال .

مادة ٢١- يراعى بالنسبة للحالات الملتحقة بالتدريب الآتى :

١ - يجب إلحاق الحالة بالتدريب فى موعد أقصاه بداية الأسبوع الثانى من تاريخ قرار لجنة المركز ويجوز استثناء الحالات التى تحتاج إلى أجهزة تعويضية أو صناعية قبل بداية التدريب .

٢- توضع الحالة تحت الاختبار بعد أقصى شهرين فى المهنة الموجه إليها لتقرير مدى إمكان تكييفها معها وقدرتها على مواصلة التدريب فيها .

٣ - يجوز صرف إعانة تدريب للحالات أثناء فترة تدريبها فى حدود إمكانيات ميزانية المركز وتبعا للحالة الاجتماعية .

٤ - يجرى اختبار الحالة فى نهاية المدة المقررة بخطة التأهيل على أن يتم ذلك بجهة متخصصة فى المهنة المدرب عليها وتثبت نتيجة الاختبار درجة كفاءتها وتحول بتقرير نهائى إلى مكتب التأهيل المختص .

٥ - يتم متابعة الحالة لمدة سنة على الأقل إلى ان يتم استقرارها وتكييفها فى المجتمع .

مادة ٢٢ - يكون نظام صرف الأجور والحوافز للمدربين على النحو التالى :

١ - الأجور :

(أ) بالنسبة للمدربين بالإنتاج ٦٠٪ من أجور المقايمة للحكوميين أو المعينين و ٧٠٪ للعمال الخارجيين حسب الاتفاق كحد أقصى .

(ب) بالنسبة للمعوقين فى خطة الإنتاج ٢٠٪ من الأجور حسب جهد كل منهم .

(ج) تخصص نسبة ٥٪ للإشراف .

(د) تخصص نسبة ١٥٪ عائد للمركز في حالة العامل الحكومى أو المعين ، ٥٪ عائد للمركز في حالة العمالة الخارجية .

٢- الحوافز :

يضاف على كل مقايضة ٢٥٪ من قيمة الخامات كقيمة وتصرف على الوجه التالى :

١٠٪ مصاريف إدارية وصيانة الآت وأدوات .

١٠٪ عائد للمركز .

٥٪ حوافز منها :

٥٪ للجهاز الإدارى (٣٥٪ للعاملين ، ١٥٪ عمال الخدمات ) .

٥٪ « الفنى (١٧٪ للعاملين بالقسم الفنى المنتج ، ١٥٪ للأقسام المتبعة ، ٨٪

مدير المركز ، ٥٪ وكيل المركز ، ٥٪ العاملين بالقسم الاجتماعى والثقافى ) .

مادة ٢٣ - تسرى أحكام اللوائح الداخلية للجمعية على المركز فيما يتعلق بنظم المخازن والمشتريات والتعيينات والشئون المالية والإدارية .

مادة ٢٤ - على رئيس الإدارة المركزية تنفيذ هذا القرار ، ويعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر بالوقائع المصرية ،

**وزير التأمينات والشئون الاجتماعية**

**دكتورة / امال عثمان**

## وزارة الشؤون الاجتماعية

قرار وزاري رقم ١٨١ لسنة ١٩٩٢

بتاريخ ١٩٩٢/٩/٥

بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٦

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦

بشأن تأهيل المعوقين (\*)

### وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ؛

وعلى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٩

لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين المعدل بالقرار الوزاري رقم ٦١ لسنة ١٩٨٦ ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٠٥ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٨٧ باعتماد اللائحة الداخلية

لمكاتب التأهيل الاجتماعي للمعوقين ؛

وعلى ما عرضه السيد / رئيس الإدارة المركزية للتنمية الاجتماعية ؛

### قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٦

المشار إليه النص الآتي :

« تشكل لجنة فحص طالبي التأهيل ومنح الشهادات للتأهيل بكل جهة تقوم بتوفير

خدمات التأهيل على الوجه الآتي :

١ - مدير أو رئيس تلك الجهة ، مقرأ .

٢ - أخصائي التأهيل الاجتماعي بالإدارة العامة للتأهيل الاجتماعي للمعوقين

بوزارة الشؤون الاجتماعية بالنسبة للجمعيات المركزية أو أخصائي التأهيل بالمديرية

أو الإدارة الاجتماعية المختصة بالنسبة للجمعيات الأخرى .

٣ - طبيب الأمن الصناعى بالقوى العاملة .

٤ - الأخصائى المهنى .

٥ - طبيب الجهة .

٦ - ممثل القوى العاملة المختص .

وتختص هذه اللجنة بما يلى :

(أ) فحص طالبى التأهيل ودراسة التقارير المقدمة عنهم ومدى انطباق شروط القبول

عليهم وصلاحياتهم .

(ب) وضع خطة تأهيلية متضمنة البرامج التى تتناسب وظروف كل حالة .

(ج) تقرير منح شهادات التأهيل للذين تم تأهيلهم أو الذين يثبت صلاحياتهم للقيام

بعمل مناسب دون تأهيل بناء على طلبهم .

وتكون اجتماعات هذه اللجنة صحيحة بحضور أغلبية أعضائها على أن يكون

من بينهم أحد الطبيبين وأخصائى التأهيل بالشئون الاجتماعية وممثل القوى العاملة » .

**مادة ٢ -** يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

**مادة ٣ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

## وزارة التضامن الاجتماعي<sup>(١)</sup>

( قطاع الشؤون )

قرار رقم ٩٨ لسنة ٢٠٠٦

بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٨

### وزير التضامن الاجتماعي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بتأهيل المعاقين والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ ، ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تنظيم وزارة التضامن الاجتماعي ؛

وعلى ما أرتأته اللجنة المشكلة لمراجعة وتنقيح القرارات الوزارية والتشريعات ذات الصلة ؛

### قرر :

#### ( المادة الأولى )

تعتمد اللائحة النموذجية لدور حضانة الأطفال المعاقين المرفقة بهذا القرار .

#### ( المادة الثانية )

على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ، وينشر بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .

وزير التضامن الاجتماعي

دكتور/ على المصيلحي

---

(١) الوقائع المصرية - العدد ١١٥ (تابع) في ٢٠٠٦/٥/٢٥





جمهورية مصر العربية  
وزارة التضامن الاجتماعي  
الإدارة المركزية للتنمية الاجتماعية  
الإدارة العامة للتأهيل الاجتماعي للمعاقين

**اللائحة النموذجية**

**لدور حضانة المعاقين**



## الباب الأول

### التعريف بدور حضانة الأطفال المعاقين

#### وتحديد أهدافها وشروط وإجراءات القبول بها

##### مادة (١) تعريف دار الحضانة :

يقصد بدور حضانة الأطفال المعاقين كل مكان مناسب يخصص لرعاية الأطفال ذوي الإعاقات المختلفة سواء كانت حسية أو ذهنية أو حركية أو متعدد الإعاقات الذين لم يبلغوا سن الثامنة .

##### مادة (٢) تستهدف دور الحضانة تحقيق الأغراض الآتية :

- ١ - توفير الخدمات المنظمة الهادفة التي تقدم للطفل المعاق لتوفير ظروف مناسبة له لكي ينمو نمواً سليماً يؤدي إلى تحقيق ذاته عن طريق تطوير إمكانياته وتنميتها إلى أقصى مستوى ممكن وأن يدرك ما لديه من قدرات ويتقبلها فيشعر بقيمته .
- ٢ - تحقيق التدخل المبكر وتعديل السلوك بما يتفق وأهداف المجتمع وقيمه الدينية .
- ٣ - تقديم الرعاية الطبية والاجتماعية والنفسية للأبناء المعاقين .
- ٤ - توجيه الحالات المتحققة للاستفادة من الأجهزة التعويضية والمساعدة ، وخدمات العلاج الطبيعي اللازمة لتحسين قدراتهم البدنية .
- ٥ - توفير البرامج الثقافية والترويحية والرياضية والفنية لتنمية شخصياتهم وإعطائهم الفرصة للاعتماد على النفس .
- ٦ - الانتقال التدريجي من جو الأسرة إلى المجتمع بكل ما يتطلبه ذلك من تعود على النظام وتكوين علاقات إنسانية وممارسة أنشطة التعليم بما يساعده على نموه النفسي في شتى المجالات وتهيئته للمرحلة القادمة .
- ٧ - الإعداد الأكاديمي والمهني للطفل المعاق حتى يصبح قادراً على الاعتماد على النفس .

### مادة (٣) شروط القبول بالدار :

يشترط للقبول بدار حضانة المعاقين الشروط الآتية :

١ - أن يكون المسن من ٣ سنوات إلى ٨ سنوات وتقوم كل دار حضانة بتحديد سن القبول حسب إمكانياتها وفقاً لنوع الإعاقة .

٢ - أن تكون إعاقة الطفل من نفس فئة الإعاقة التي تخدمها الدار .

٣ - ألا يكون الطفل المعاق مصاباً بأحد الأمراض المعدية أو بإحدى حالات الصرع غير المستقر .

٤ - وجود أسرة تتولى شئون الطفل وتتعاون مع دار الحضانة فى تنفيذ برنامج الرعاية .

ويجوز للدار وضع شروط أخرى تتناسب مع أغراضها وظروف البيئة المحيطة .

### مادة (٤) إجراءات القبول :

يتقدم ولى أمر الطفل المعاق بطلب التحاق لدار الحضانة على النموذج المعد لذلك ويتم به فتح ملف خاص بالطفل مدرج به المستندات الآتية :

\* شهادة ميلاد الطفل أو مستخرج رسمى أو صورة منها .

\* عدد ٢ صورة شخصية للطفل .

\* صورة إثبات شخصية ولى أمر الطفل .

\* التقرير الطبى والنفسى والاجتماعى الخاص بالطفل .

ويقيد طلب الالتحاق فى السجل المعد لذلك وتجرى مقابلة للطفل ومتولى أمره

للتعرف على حالة الطفل ودار الحضانة وبرامجها ويؤخذ إقرار كتابى من ولى الأمر لتسليم

الطفل فى المواعيد المتفق عليها وتحديد من يتوب عنه فى استلام الطفل عند الضرورة .

## الباب الثاني الشنون الإدارية والمالية

مادة (٥) لجنة الإشراف :

أولاً - فى حالة الإدارة عن طريق الجمعية المسند إليها دار الحضانة تخضع دار الحضانة لإشراف لجنة تشكل على النحو التالى :

- ١ - أحد أعضاء مجلس إدارة الجمعية ..... رئيساً
- ٢ - مدير الدار ..... مقررًا
- ٣ - مدير إدارة التأهيل بالمديرية أو من ينوب عنه ..... عضواً
- ٤ - الطبيب ..... عضواً
- ٥ - ثلاثة يمثلون أسر الأطفال ..... أعضاء

ثانياً - فى حالة إدارة الدار عن طريق الجهة الإدارية المختصة تشكل لجنة الإشراف من:

- ١ - مدير إدارة التأهيل أو من ينوب عنه ..... رئيساً
- ٢ - مدير الحضانة ..... مقررًا
- ٣ - طبيب الدار ..... عضواً
- ٤ - الإخصائى الاجتماعى ..... عضواً
- ٥ - ثلاثة يمثلون أسر الأطفال ..... أعضاء

ثالثاً - اجتماعات اللجنة :

تجتمع هذه اللجنة دورياً مرة كل شهر وعند الضرورة وتكون اجتماعاتها صحيحة بحضور الأغلبية المطلقة للأعضاء .

وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة للحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس

رابعاً - تختص لجنة الإشراف بما يلى :

- ١ - وضع سياسة العمل بدار الحضانة واقتراح برامج الرعاية المناسبة لأعمار الأطفال .
- ٢ - النظر فى طلبات الالتحاق بدار الحضانة المعروضة عليها من لجنة القبول .
- ٣ - تقرير نسب وحالات الإعفاء من الاشتراك حسب ظروف كل أسرة .
- ٤ - الموافقة على تعيين الجهاز الوظيفى وتحديد أجورهم واقتراح نظام المكافآت ونظام التأديب والعلاوات والترقيات ومكافآت ترك الخدمة .
- ٥ - إبداء رأى فى الشكاوى والتحقيقات المعروضة .

- ٦ - إقرار مشروع ميزانية الدار وتحديد قيمة السلفة المستدعية .
  - ٧ - دراسة مبررات تعديل قيمة الاشتراك .
  - ٨ - مراجعة تقارير أنشطة الدار لإبداء الرأى فيها .
  - ٩ - وضع لائحة داخلية للدار محدداً بها قيمة رسم القيد عند الالتحاق بحد أقصى عشرة جنيهات وقيمة الاشتراك الشهرى محدداً طبقاً لنوع الإعاقة ومستوى الخدمة وظروف البيئة بعد العرض على مجلس الإدارة للتصديق عليها .
- مادة (٦) لجنة القبول بدار الحضانه :**
- تشكيل لجنة قبول الأبناء من :**
- ١ - مدير الدار .
  - ٢ - الإخصائى الاجتماعى .
  - ٣ - الإخصائى النفسى .
  - ٤ - الطبيب .
  - ٥ - مندوب من إدارة التأهيل التابعة لها الدار .
- وتجتمع هذه اللجنة مرة كل شهر للنظر فى قبول أو رفض الحالات المتقدمة طبقاً لشروط القبول بالدار .
- مادة (٧) النواحي المالية ومصادر التمويل :**
- \* تخصص ميزانية مستقلة لدار الحضانه توضح إيراداتها ومصروفاتها على أن يتم إيداع جميع أموالها فى حساب خاص فى البنك الذى تتعامل معه الجمعية ولا يتم الصرف منه إلا على أغراض الدار .
- \* تتكون إيرادات الدار من الآتى :**
- ١ - رسوم اشتراكات الأطفال ورسوم القيد .
  - ٢ - الإعانة الحكومية .
  - ٣ - ما تخصصه الجمعية التابع لها الدار من إعانات .
  - ٤ - الهبات والوصايا التى يوافق عليها مجلس الإدارة .
  - ٥ - المصادر الأخرى التى يقبلها مجلس الإدارة وتقرها مديرية التضامن الاجتماعى المختصة .

## الباب الثالث

### الجهاز الوظيفي لدار الحضانه

مادة (٨) الهيكل الوظيفي للدار :

يتكون الجهاز الوظيفي لدار حضانه المعاقين من مجموع العاملين الموضح وظائفهم فيما بعد وفقا للمواصفات والاختصاصات التالية ، ويمكن للدار زيادة العمالة الوظيفية حسب السعة والاحتياج الوظيفي من الوظائف الموضحة بالجدول الملحق بهذه اللائحة .

أولاً - مدير الدار :

يشترط فيمن يشغل هذه الوظيفة الشروط الآتية :

- مؤهل عالٍ مناسب في مجال الخدمة الاجتماعية أو غيره من المؤهلات التربوية بالإضافة إلى خبرة في ميدان العمل مع الطفولة مدة لا تقل عن ٥ سنوات .
- الحصول على دورة تدريبية في مجال التأهيل والإعاقة والخدمة الاجتماعية للعمل مع الأطفال .
- ألا يقل السن عن ثلاثين سنة ميلادية .
- التفرغ لأعمال الدار .

الاختصاصات :

- ١ - متابعة سير العمل فنيا وإداريا وإعداد التقارير الدورية عن نظام العمل بدار الحضانه .
- ٢ - اعتماد صرف أى مصروفات خاصة بالدار والعاملين بها .
- ٣ - الإشراف على الإحصائيات النصف سنوية والسنوية التي تطلب من الدار .
- ٤ - الاتصال بالهيئات المعنية التي من شأنها الاهتمام بمجال الطفولة المعاقة .
- ٥ - الإشراف على الدورات التدريبية للعاملين في الدار والعمل على الوصول بهم إلى مستوى الجودة لتمكينهم من العمل مع الأطفال المعاقين على أعلى مستوى .
- ٦ - رئاسة اللجنة الفنية الخاصة بقبول الحالات أو رفضها طبقاً للشروط الموضوعه لهذا الشأن .

- ٧ - توزيع العمل داخل الدار والتصريح للعاملين بالإجازات حسب مصلحة العمل .  
٨ - فحص الشكاوى والعمل على إزالة أسبابها وعرض ما يصعب حله على لجنة الإشراف .

٩ - دعوة لجنة الإشراف وإعداد جدول الأعمال ومتابعة تنفيذ قراراتها .

#### ثانياً - الإخصائي النفسي :

- يشترط أن يكون حاصلاً على مؤهل عالٍ في تخصص علم نفس .
- وإذا خبرة مناسبة لا تقل عن ٣ سنوات في مجال تخصصه .

#### الاختصاصات :

- ١ - إجراء الاختبارات النفسية للأطفال الملتحقين بالدار وعمل تقييم شامل لجميع الحالات أثناء تواجدها بالدار .  
٢ - الاشتراك مع الطبيب والإخصائي الاجتماعي في البرامج التأهيلية الخاصة بكل طفل على حدة .  
٣ - متابعة الحالات متابعة مستمرة وكتابة التقارير عن كل حالة ويرفق بملف الطفل .  
٤ - يقوم الإخصائي النفسي بدور المرشد النفسي للطفل وأسرته للتغلب على المشكلات السلوكية التي يتعرض لها الطفل مع الوالدين والزملاء .  
٥ - ما يسند إليه من أعمال أخرى .

#### ثالثاً - إخصائي التأهيل ويشترط فيه ما يلي :

- مؤهل عالٍ في دراسات الطفولة أو بكالوريوس خدمة اجتماعية أو ليسانس آداب اجتماع أو علم نفس مع دراسات متخصصة في مجال التأهيل والطفولة .
- العمل في مجال التأهيل مدة لا تقل عن ٣ سنوات مع الحصول على دورة تدريبية في إعداد إخصائي التأهيل .

#### الاختصاصات :

- ١ - إجراء الأبحاث الميدانية لحالات الأطفال المعاقين الملتحقين بالدار .



٢ - متابعة حالات المتحقيقين بالدار من حيث تقييم المهارات والوقوف على القدرات المتبقية .

٣ - إعداد الملفات الخاصة بالأطفال وتقرير البرامج التأهيلية اللازمة لهم .

٤ - الاشتراك مع الإخصائى النفسى والاجتماعى والطبيب فى برامج تعديل السلوك الخاصة بالأبناء المتحقيقين بالدار .

٥ - توثيق الصلة بين أسر الأطفال المعاقين المتحقيقين بالدار والأطفال أنفسهم .

٦ - الإشراف على الأنشطة والتعرف على ما يوجد من مشكلات واقتراح حلها .

٧ - ما يسند إليه من أعمال أخرى .

**رابعاً - الإخصائى الاجتماعى ويشترط فيه ما يلى :**

- مؤهل عال متخصص ( بكالوريوس خدمة اجتماعية أو آداب اجتماع ) .

- خبرة ٣ سنوات فى مجال التأهيل ودورات تدريبية فى مجال الإعاقة .

**الاختصاصات :**

١ - عمل الأبحاث الاجتماعية لأطفال دار الحضانة .

٢ - تقوية وتنمية العلاقات بين الدار وأسر الأطفال .

٣ - اكتشاف مؤسسات المجتمع المحلى التى يمكن أن تسهم فى توفير الخدمات اللازمة للأطفال المعاقين .

٤ - التعرف على المشكلات الاجتماعية التى تواجه أسر الأطفال ومعاونتهم فى إيجاد حلول مناسبة عن طريق الاستفادة بمصادر الخدمات المختلفة بالبيئة .

٥ - تنفيذ برامج التثقيف الأسرى حول وسائل التربية بصورة عامة وتنمية الأطفال بصفة خاصة من أجل تنمية مهارات وقدرات الأطفال المعاقين .

٦ - تنفيذ برامج الرحلات والمعسكرات والاحتفالات .

٧ - المشاركة فى وضع برنامج تعديل سلوك الأطفال المعاقين بعد دراسة الحالة مع الإخصائى النفسى وإخصائى التأهيل .

**خامساً - إخصائى تدريب لغوى ويشترط فيه ما يلى :**

- الحصول على مؤهل عالٍ مناسب .
- دبلوم متخصص فى التخاطب .
- أو دورة تدريبية متخصصة ومعتمدة فى مجال التخاطب ويفضل وجود خبرة مناسبة .

**الاختصاصات :**

- ١ - تنمية المهارات والقدرات السمعية والتعبيرية .
- ٢ - تنمية اللغة الداخلية واللغة التعبيرية .
- ٣ - تنمية الإدراك والقدرة على التذكر .
- ٤ - تدريب الذاكرة السمعية .
- ٥ - تدريب الذاكرة البصرية .

**سادساً - السكرتير ويشترط فيه :**

- الحصول على مؤهل متوسط مناسب مع توفر الخبرة الإدارية .

**الاختصاصات :**

- ١ - القيام بأعمال السكرتارية والحسابات والمخازن .
- ٢ - التسديد بجميع السجلات الإدارية والمالية وملفات العاملين .
- ٣ - تنفيذ ما يكلفه به مدير الدار من أعمال .

**سابعاً - مشرفات الحضانة ويشترط فى كل منهن ما يلى :**

- الحصول على مؤهل عالٍ تربوى مناسب أو مؤهل فوق المتوسط فى الخدمة الاجتماعية .

- الحصول على دورة تدريبية فى مجال التأهيل والإعاقة .

**الاختصاصات :**

- ١ - تقوم بالإشراف على عدد مناسب من الأبناء حسب شدة الإعاقة ونوعها والسن المناسب .

٢ - إعداد البرنامج اليومي للمجموعة التي تشرف عليها وتنفيذه في إطار البرنامج الفردي لكل طفل تحت إشراف إخصائي التأهيل .

٣ - إعداد الوسائل التعليمية الخاصة لتوصيل المفاهيم المختلفة للأطفال .

٤ - اتباع أساليب العمل المناسبة للأطفال باستخدام اللعب والتعليم الذاتي والخبرات الحياتية .

٥ - تقديم الخبرات التعليمية لطفل دار الحضنة عن طريق الحواس .

٦ - ملاحظة سلوك الأطفال أثناء تنفيذ البرامج والمشاركة في تعديل السلوك مع فريق التأهيل .

٧ - تنمية المهارات والقدرات المتبقية لدى الأطفال .

٨ - تنشيط اللغة الداخلية والتعبيرية للأبناء كل حسب قدراته .

٩ - التسجيل ببعض السجلات الخاصة بالبرنامج .

١٠ - مراقبة أحوال الأطفال وهزل المرضى منهم وتحويلهم للطبيب .

١١ - تسليم الطفل إلى ولي أمره .

١٢ - مراقبة أغذية الأطفال والتأكد من صلاحيتها ومناسبتها لهم بالتنسيق مع الطبيب .

١٣ - المحافظة على مظهر ونظافة حجرة النشاط .

١٤ - العمل على ربط علاقات الخى المحيط بالدار .

١٥ - المساهمة في إعداد وتنظيم الاحتفالات والرحلات .

**ثامناً - الطبيب ويشترط فيه ما يلي :**

- بكالوريوس طب بشري ويفضل أن يكون طبيب عظام بالنسبة لحضانات الإعاقة الحركية .

- خبرة مناسبة مع الحصول على دبلوم متخصص للأطفال .

- يتواجد بعض الوقت أو مرتين أسبوعياً .

**الاختصاصات :**

١ - الكشف الطبى على الأطفال الجدد .

- ٢ - الكشف الدورى على الأطفال مرة كل شهر على الأقل .
- ٣ - إعداد سجل طبي لكل طفل ومتابعة إثبات حالته الصحية ببطاقة كل طفل .
- ٤ - التوجيه والمتابعة بشأن التطعيمات والتحصينات اللازمة للأطفال .
- ٥ - مراجعة نظام التغذية بالدار .
- ٦ - تفقد مرافق الدار من الناحية الصحية والتأكد من توافر الشروط الصحية بالدار .
- ٧ - اتخاذ إجراءات عزل الأطفال المرضى .
- ٨ - الاشتراك فى ندوات التوعية الصحية .
- ٩ - متابعة العاملات المخاططات للأطفال للتأكد من سلامتهن وخلوهن من الأمراض المعدية .

#### تاسعا- الممرضة ويشترط فيها ما يلى :

- دبلوم تمريض .
- خبرة مناسبة فى التمريض .
- حاصلة على ترخيص مزاوله المهنة .

#### الاختصاصات :

#### تنفيذ تعليمات الطبيب الصحية والطبية ، والإشراف المستمر على :

- ١ - نظافة الأطفال وملابسهم وأدواتهم .
- ٢ - نظافة العاملين المخالطين للأطفال .
- ٣ - نظافة المرافق التابعة للدار .
- ٤ - مراعاة شروط التهوية والنظافة لمبنى ومنشآت الدار .
- ٥ - تسجيل الأدوية المنصرفة للأطفال .
- ٦ - التعاون مع أولياء أمور الأطفال فى الرعاية الطبية .
- ٧ - التعاون مع المشرفات فى إكساب الأطفال العادات الصحية السليمة .
- ٨ - تنفيذ ما يكلفها به الطبيب .

### عاشرًا - الخدمات المعاونة :

#### ( أ ) المربيّات ( الدادّات ) :

- إجادّة القراءة والكتابة .
  - الحصول على شهادة صحّية تثبت خلوها من الأمراض .
  - لا يزيد السن على أربعين عاما عند التعيين .
  - الحصول على تدريب قبل استلام العمل .
- الاختصاصات :

- ١ - معاونة المشرفة في قضاء حاجات الأطفال والذهاب إلى دورة المياه وكذا المساعدة في إطعام وشراب الأطفال .
- ٢ - الحفاظ على أغذية الأطفال في مكان مناسب لحين تناولها .
- ٣ - المحافظة على نظافة المكان أثناء تواجد الأطفال وبعد خروجهم والمعاونة في إعادة ترتيب حبرات النشاط .
- ٤ - مراقبة سلامة أمن الأطفال أثناء ممارسة النشاط الخارجى .

#### ( ب ) عمال النظافة :

للدّار أن تستعين بالعمالة المناسبة لنظافة المبنى .

#### ( ج ) الطباخ :

- يجيد القراءة والكتابة أو حاصل على شهادة محو الأمية .
- الحصول على شهادة صحّية تثبت خلوه من الأمراض المعدية .

#### الاختصاصات :

- ١ - القيام بأعمال إعداد وطمى وجبات الأطفال .
- ٢ - المحافظة على نظام ونظافة المطبخ .
- ٣ - التأكد من صلاحية وسلامة المواد الغذائية الواردة لإعداد الوجبات الغذائية للأطفال .

## الباب الرابع الملفات والسجلات

### مادة (٩) الملفات :

تقوم كل دار بفتح ملف لكل طفل عند التحاقه بها يشتمل على الآتى :  
( أ ) ملفات الأطفال :

- ١ - طلب الالتحاق بالدار على النموذج المعد لذلك .
- ٢ - شهادة الميلاد أو مستخرج رسمى أو صورة منها .
- ٣ - عدد ٢ صورة ضوئية للطفل .
- ٤ - البحث الاجتماعى .
- ٥ - اختيار الذكاء .
- ٦ - تقرير نفسى وتقييم لقدرات ومهارات الأبناء .
- ٧ - الكشف الطبى .
- ٨ - تتبعات الأبناء .
- ٩ - المكاتبات المتداولة بين الدار وأسرة الطفل والجهة الإدارية .

(ب) ملفات العاملين وتشمل :

- ١ - طلب الالتحاق .
- ٢ - المؤهل الدراسى .
- ٣ - صورة البطاقة الشخصية أو العائلية .
- ٤ - صحيفة الحالة الجنائية .
- ٥ - شهادة صحية تثبت الخلو من الأمراض المعدية .
- ٦ - قرار التعيين أو الانتداب .
- ٧ - استمارة التأمينات الاجتماعية (١) تأمينات .
- ٨ - المكاتبات المتداولة بين الدار والعاملين بها .
- ٩ - إقرار استلام العمل .
- ١٠ - شهادات الخبرة إن وجدت .

#### مادة ١٠ - السجلات :

تقوم الدار بفتح كل أو بعض السجلات الآتية حسب حجم ونوع الخدمة وهي :

- ١ - سجل قيد الطلبات الجديدة .
- ٢ - سجل قيد الحالات المقبولة .
- ٣ - سجل حضور وغياب الأطفال اليومي .
- ٤ - سجل الاشتراكات .
- ٥ - سجل التغذية .
- ٦ - سجل العيادة الطبية .
- ٧ - سجل حضور وانصراف العاملين .
- ٨ - السجلات الفرعية للنشاطات المختلفة .
- ٩ - سجل الزيارات .
- ١٠ - سجل الإيرادات والمصروفات .
- ١١ - سجل العهدة والمخازن .
- ١٢ - سجل البرامج والمتابعة .
- ١٣ - سجل اجتماعات (لجنة الإشراف - لجنة القبول - مجلس الأمهات) .

### الباب الخامس

#### نظام الرعاية وبرنامج الخدمة بالدار

#### مادة ١١ - الرعاية الصحية :

تقوم كل دار حضانة معاقين بتقديم الرعاية الصحية وفقاً للضوابط الآتية :

- ١ - وضع نظام لتوقيع الكشف الطبي على الأطفال الجدد وإثبات نتيجة الكشف بالبطاقة الصحية لكل طفل .
- ٢ - وضع نظام لصرف الأدوية .

٣ - التأكد من سلامة المخالطين للطفل داخل الدار وخلوهم من الأمراض المعدية .

٤ - توفر الاشتراطات الصحية بالدار .

٥ - تخصيص حجرة للكشف الطبى مزودة بوسائل الإسعافات الأولية وتصلح كحجرة عزل للحالات المرضية لحين تحويلها للعلاج المناسب .

#### مادة ١٢ - التغذية :

تلتزم دار الحضانة بتغذية الأطفال وفقاً للأسلوب الآتى :

١ - تقديم وجبات غذائية للملتحقين بدار الحضانة وذلك حسب مقررات التغذية المعتمدة قانوناً ، وتشكل لجنة فى كل دار تكون مهمتها استلام الأغذية التى يتم توزيعها وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء من بينهم الإخصائى الاجتماعى والممرضة .

٢ - توجيه أسر الأطفال إلى أسس التغذية السليمة وتكوين العادات الغذائية السليمة والتدريب على الاعتماد على النفس فى تناول الطعام .

٣ - العناية بسلامة الأغذية وأدوات تقديم الطعام وتخصيص أدوات خاصة بكل طفل (كالمشفة - والملقعة - والكوب) لضمان خلوها من أى ملوثات .

#### مادة ١٣ - الرعاية التربوية :

يكون لكل دار حضانة برنامج يومى يراعى فيه الآتى :

١ - الموازنة بين العمل الفردى والعمل الجماعى للطفل المعاق والأنشطة الداخلية والخارجية الهادفة .

٢ - أن يتصف البرنامج بالمرونة فى تغيير فتراته الزمنية مع إتاحة الفرصة لإتمام العمل المكلف به الطفل والتفاعل مع غيره من الأطفال والكبار وإتاحة الفرصة للنشاط الحر واكتساب مفاهيم مختلفة وممارسة التربية الحركية والحسية والفنية .

٣ - أن يكون البرنامج محققاً للتكامل بين الأنشطة ويؤدى لمواجهة المشكلات السلوكية ويعمل على تنمية المهارات والقدرات والتركيز على المواهب والقدرات الخاصة .



ويجب أن يوفر دار الحضانة للأطفال المعاقين أدوات النشاط التالية :

- وسائل تدريب متنوعة حسب نوع الإعاقة بحيث تساعد على تنمية القدرات البدنية والعقلية للطفل المعاق .
- إتاحة الفرصة للأطفال للتطابق والمرح مع وجود الزلاقات والمراجيح فضلاً عن توفير آلات موسيقية يمكن للأطفال استعمالها والاستمتاع بها .

**مادة ١٤ - خدمات أسرية :**

وتتمثل في الآتي :

- يشكل بكل دار حضانة معاقين مجلس للأمهات برئاسة مديرة الحضانة وتضم في عضويتها ثلاثة من الأمهات يرشحن مدير الدار .
- الإخصائي الاجتماعي والإخصائي النفسي .
- ويختص هذا المجلس بتقديم خدمات الإرشاد والتوجيه الأسري وإشراك الأسرة في التعرف على المواقف المطلوب تعلمها وممارستها من جانب الطفل المعاق ووضع برنامج الزيارات والرحلات والمشاركة في تنفيذه .

#### **الباب السادس**

#### **المواصفات العامة لدار الحضانة**

**مادة ١٥ - مواصفات الدار :**

يجب أن تتوافر في دار الحضانة المواصفات التالية :

**أولاً - الموقع :**

- ١ - أن يكون المكان مناسباً وقريباً من العمران .
- ٢ - أن يكون في مكان هادئ بعيداً عن الضوضاء ولا يتعرض معه الأطفال للخطر وفي بيئة صحية يشيع فيها الهواء النقي وتنتشر فيها الخضرة .

٣ - تنشأ دور الحضانة بالأدوار السفلى بالمبنى ويفضل ألا تتجاوز الدور الأول .

٤ - يتم الترخيص لدور الحضانة طبقاً لاحتياجات البيئة وأنواع الإعاقة الموجودة بها على ألا تقل المسافة بين كل دار والأخرى عن نصف كيلو متر مع الالتزام بالمنتشور الصادر من الإدارة العامة للتأهيل للمعاقين .

ثانياً - المبنى :

يجب أن تتوفر فيه الشروط الآتية :

١ - الالتزام بالكود المصرى الصادر بالقرار الوزارى رقم ٣٠٣ لسنة ٢٠٠٣ من وزارة الإسكان والخاص بتصميم الفراغات الخارجية والمبنى لاستخدام المعاقين .

٢ - الحصول على شهادة رسمية من جهات الإسكان والتنظيم المختصة بصلاحيه المبنى للأشغال .

٣ - أن يكون تصميم المبنى والخامات المستخدمة فى إنشائه مناسبة للبيئة المحيطة .

٤ - أن تتوافر فى المبنى الشروط الصحية كالتهوية والإضاءة والإمداد بمياه الشرب النقية ودورات المياه والصرف الصحى .

٥ - أن يكون أرضياته مغطاة بالوسائل المناسبة لحماية الأطفال من أضرار الحرارة والرطوبة ومن خطر الإصابة أو التلوث .

٦ - أن تتناسب سعة المبنى مع العدد المخصص له من الأطفال وفق ما تقرره مديرية التضامن الاجتماعى فى ضوء التعليمات المنظمة للعمل .

٧ - طلاء الجدران بألوان أساسية زاهية وتزيينها ببعض الصور والرسوم المحببة للأطفال .

٨ - أن تتوفر فى المبنى الأماكن اللازمة لمزاولة الأنشطة المختلفة للأطفال .

٩ - أن يتوفر فى المبنى وسائل وضمانات الأمان للأطفال ضد مخاطر الوقود والطاقة والحريق والزلازل .

- ١٠ - تخصص مساحة مكانية لكل طفل بحجرات النشاط لا تقل عن متر مربع .
- ١١ - لا تقل مساحة أى حجرة نشاط عن ٣ × ٤ متر مربع .
- ١٢ - لا يزيد عدد الأطفال بأى حجرة نشاط عن ٧ أطفال بقدر المستطاع .
- ١٣ - توافر حديقة أو مكان مخصص لممارسة الأطفال للعب بالألعاب الخارجية .
- ١٤ - إجراء صيانة دورية للمبنى .
- ١٥ - توفير ساند حائط للحضانات التى تتطلب ذلك .
- ١٦ - تجهيز دورات المياه لاستعمال المعاقين حركياً .

#### مادة ١٦ - المرافق والمستلزمات :

يجب أن تتوفر فى دار الحضانة المرافق والمستلزمات التالية :

- ١ - تخصيص حجرة أو أكثر للإدارة مزودة بالأثاث والأجهزة والأدوات المكتبية كالمكاتب والكراسى والدوائيب .
- ٢ - تخصيص حجرات لنوم الأطفال وراحتهم حسب إمكانيات كل دار على ألا يشترك طفلان فى فراش واحد .
- ٣ - تخصيص مكان مناسب لاستقبال الأسر وعقد اللقاءات معهم والاستماع إلى مقترحاتهم .
- ٤ - تخصيص مكان مناسب للكشف الطبى على الأطفال تودع به وسائل الإسعافات الأولية .
- ٥ - حجرة للتدريب اللغوى .
- ٦ - توفير حجرة للعزل الصحى .
- ٧ - توفير المرافق الصحية المناسبة لحاجة الأطفال وعددهم وأعمارهم (كحنفيات للشرب ودورات مياه ملائمة للأطفال) على ألا يقل العدد عن مرحاضين .
- ٨ - توفير مراحيض مجهزة بساند حائط للإعاقات الحركية .

- ٩ - توفير ملاعب خاصة لبعض الألعاب لتنمية القدرات الحركية والجسمية .
- ١٠ - تخصيص مكان مستقل لطهى الطعام وإعداده بحيث يكون مستوفياً للشروط الصحية .
- ١١ - توفير مكان مناسب لتناول الوجبات الغذائية .
- ١٢ - تخصيص مخزن للأدوات والمهمات .
- ١٣ - تغطية النوافذ والأبواب بمانعات دخول الحشرات لحجرات الأطفال .
- ١٤ - توفير كافة سبل النظافة والنظام بدار الحضانه .
- ١٥ - إجراء صيانة دورية لمرافق ومستلزمات الدار .

#### مادة ١٧ - الآثاث :

يجب أن تتوفر فى دار الحضانه وحدات أثاث تفى باحتياجات الأطفال المعاقين

#### وعلى الأخص :

- ١ - المقاعد : أن يكون عددها كافياً وأحجامها وارتفاعها مناسباً لأعمار الأطفال وتوفير الكراسى المتحركة الخاصة بالإعاقة الحركية فى حضانات المعاقين حركياً .
- ٢ - المناضد : ويكون عددها مناسباً لعدد الأطفال وتصلح لمزاولة الألعاب الداخلية ويمكن استخدامها عند تناول الطعام والتدريب عليه وتوفير المناضد المناسبة للإعاقة الحركية .
- ٣ - الأسرة : توفير عدد مناسب من الأسرة وعدد مناسب من الأغطية .
- ٤ - استخدام تصميمات آمنة تيسر حركة الأطفال بحرية .

## الباب السابع

### أحكام عامة

#### مادة ١٨ :

١ - على دار الحضانة أن تحدد مواعيد عملها بلائحتها الداخلية بما يتناسب مع ظروف أسر الأطفال .

٢ - على دار الحضانة أن تحدد بلائحتها الداخلية شروط القبول والقيمة المادية .

٣ - يجب تسمية دور الحضانة بأسماء تناسب الثقافة القومية وذات معان تشجع على الانتماء ولا تستخدم الأسماء والمعاني التي لا ترتبط بالبيئة ورموزها .

٤ - على كل دار حضانة معاقين أن تعد البرامج الملبية لحاجة الطفل المعاق للنمو الجسمي والعقلي والانفعالي والاجتماعي حسب الفئة التي تتولى رعايتها بحيث تؤدي هذه البرامج إلى إكساب الطفل المعاق المعلومات والمهارات والمواقف الحياتية التي تمكنه من الاعتماد على النفس وإشباع حاجاته وذلك عن طريق الأساليب والطرق والوسائل التي تتبع وفقاً لنوع الإعاقة ودرجاتها ووفقاً للمواقف التربوية المختلفة .

٥ - يقسم الأطفال المعاقون إلى مجموعات متجانسة من حيث السن ونوع الإعاقة ويطلق على كل جماعة اسم أو شعار تعرف به .

٦ - لا يجوز الترخيص بإنشاء دار حضانة معاقين إلا للجمعيات أو المؤسسات الأهلية المشهرة طبقاً لقانون الجمعيات رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢

٧ - ما لم يرد به حكم بهذه اللائحة يصدر به قرار مجلس إدارة الجمعية المختص وبما لا يتعارض مع أحكام القانون وهذه اللائحة .

٨ - تخضع دار الحضانة لإشراف وسياسة الإدارة العامة لتأهيل المعاقين .

### جدول الوظائف داخل دار الحضانة

٢	الوظيفة	المؤهل	العدد	الخبرات	وقت العمل
١	مديرة الحضانة	بكالوريوس خدمة اجتماعية أو ليسانس آداب اجتماع أو علم نفس أو مؤهل عال في دراسات الطفولة	١	يعمل في مجال التأهيل مدة لا تقل عن ٥ سنوات مع الحصول على دورة تدريبية في مجال التأهيل والطفولة	كل الوقت
٢	إخصائي تأهيل	بكالوريوس خدمة اجتماعية أو ليسانس آداب اجتماع أو علم نفس أو مؤهل عال في دراسات الطفولة	١	العمل في مجال التأهيل مدة لا تقل عن ٣ سنوات مع الحصول على دورة تدريبية لإعداد إخصائي التأهيل	كل الوقت
٣	طبيب	بكالوريوس طب ويفضل أن يكون طبيب في حضانات الإعاقة الحركية	١	خبرة مع الحصول على دبلوم تخصص أطفال	بزيارة
٤	إخصائي نفسي	مؤهل عال متخصص ليسانس آداب علم نفس	١	خبرة لا تقل عن ٣ سنوات في مجال التأهيل	بعض الوقت
٥	إخصائي تدريب لغوي (تخاطب)	بكالوريوس خدمة اجتماعية أو آداب اجتماع أو علم نفس + دبلوم أو دورات تدريبية متخصصة في التخاطب	١	خبرة مناسبة في مجال الإعاقة	بعض الوقت
٦	إخصائي تربية خاصة	تخصص تربية خاصة أو تخصص تأهيل وتنمية مهارات	١	خبرة لمدة ٣ سنوات في العمل مع الطفولة مع الحصول على دورة تدريبية في مجال التأهيل	كل الوقت
٧	إخصائي اجتماعي	مؤهل عال متخصص	١	خبرة ٣ سنوات في مجال التأهيل دورات تدريبية في مجال الإعاقة	كل الوقت
٨	مدرس أشغال فنية	تخصص تربية فنية	١	خبرة مناسبة دورات تدريبية في مجال الإعاقة	بعض الوقت
٩	مشرفة حضانة	مؤهل عال تربوي مناسب أو مؤهل متوسط خدمة اجتماعية	٣	خبرة مناسبة مع الحصول على دورة تدريبية في مجال التأهيل	كل الوقت
١٠	مدرس موسيقى	تخصص تربية موسيقية	١	خبرة مناسبة في مجال التأهيل	بعض الوقت
١١	محاسب	مؤهل عال متخصص في المحاسبة	١	خبرة مناسبة	بعض الوقت
١٢	سكرتارية	مؤهل متوسط متخصص	١	خبرة مناسبة	كل الوقت
١٣	عاملات	القراءة والكتابة	٣	لديها الاستعداد للعمل مع الأطفال	كل الوقت
١٤	جنايني	القراءة والكتابة	١	خبرة مناسبة	بعض الوقت
١٥	ممرضة	دبلوم تمريض	١	خبرة مناسبة	كل الوقت
١٦	مدرب تربية رياضية	بكالوريوس تربية رياضية	١	خبرة مناسبة في مجال الإعاقة	بعض الوقت
١٧	سائق	مؤهل متوسط	١	خبرة مناسبة في القيادة	كل الوقت
١٨	غفصر	القراءة والكتابة	١	خبرة مناسبة	كل الوقت

## طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

٢٢ شارع النيل بامبابية - الرقم البريدي ١٢٦٦٣ - فاكس : ٣٣١١٩٤٥١

رقم الإيداع ١٠٨٧٢ / ٢٠١٠

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / زهير محمد حسب النبي

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

٤٨٠٧١ س ٢٠٠٩ - ٢٦٩





# اطلبوا الكتب القانونية من مراكز بيع المطبوعات الحكومية

مركز بيع الأوبرا بميدان الأوبرا

مركز بيع الهيئة بمبنى الهيئة بإمبابية

مركز بيع النقابة العامة للمحامين شارع رمسيس بالقاهرة

مركز بيع اسكندرية ٣ شارع الشهيد جلال الدسوقي - الحضرة القبلية - اسكندرية

موزع منتجات الهيئة بمحافظة الشرقية - مكتبة طلعت سلامة - ميدان التحرير - الزقازيق

## فهرس أبجدي للمكتب القانوني

١	قانون الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء	١٥	قانون الإشراف والرقابة على التأمين
٢	قانون الاتصالات	١٦	اشتراطات المعال الصناعية والتجارية (٥ أجزاء)
٣	اتفاقية المجات	١٧	قانون الإصلاح الزراعى
٤	قانون الإجراءات الجنائية	١٨	قانون الإعفاءات الجمركية
٥	إجراءات الفحص والرقابة على الصادرات والواردات	١٩	قوانين الأقطان
٦	أحكام المحكمة الدستورية العليا	٢٠	قانون أكاديمية الشرطة
٧	قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين	٢١	قانون أكاديمية الفنون
٨	قانون الأحوال الشخصية للمسلمين	٢٢	قانون أكاديمية ناصر العسكرية
٩	قانون الأحوال المدنية ولائحته التنفيذية	٢٣	قانون إنشاء الكليات العسكرية لعلوم الإدارة
١٠	قانون الأحكام الخاصة بالتمجير وصندوق تمويل		لضباط القوات المسلحة
	مشروعات الإسكان الاقتصادى	٢٤	الأنظمة الأساسية المتعلقة بقانون الشباب والرياضة
١١	قانون الإدارات القانونية (جزء١)		(جزء ثان وثالث)
١٢	قانون الأراضى الصحراوية	٢٥	قانون الإبداع والقيد المركزى ولائحته التنفيذية
١٣	قانون الأسلحة والذخائر	٢٦	قانون الباعة المتجولين
١٤	قانون الاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية	٢٧	قانون البريد

٢٨	قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد	٤٧	قانون التعاون الزراعى
٢٩	قانون البيئة ولانحته التنفيذية	٤٨	تعاونيات الثروة المائية والثروة السمكية
٣٠	قانون البيوع التجارية	٤٩	التعبئة العامة والأمن القومى
٣١	قانون التأجير التموئلى ولانحته التنفيذية	٥٠	إعريفه الحمراء
٣٢	قانون تأجير العقارات المملوكة للدولة	٥١	إعليم الخاص
٣٣	قانون التأمين الاجتماعى	٥٢	قانون إعليم العام
٣٤	قانون التأمين الاجتماعى الشامل والضمان الاجتماعى	٥٣	قانون التقاعد والمعاشات للقوات المسلحة
٣٥	قانون التأمين عن المسئولية المدنية الناشئة	٥٤	قانون تلفى الأموال
	عن حوادث مركبات النقل السريع	٥٥	قانون التمويل العقارى ولانحته التنفيذية
٣٦	قانون التأمين الصحى (٣ أجزاء)	٥٦	قانون التمويل وانه من الجبرى
٣٧	قانون التأمين الصحى على الطلاب	٥٧	قانون تنظيم الأزهر الشريف
٣٨	قانون التأمين على أصحاب الأعمال	٥٨	قانون البناء ولانحته التنفيذية
٣٩	قانون تأهيل المعوقين	٥٩	قانون تنظيم الدفاتر التجارية
٤٠	قانون التجارة	٦٠	قانون تنظيم الشهر العقارى
٤١	قانون التجارة البحرى	٦١	قانون تنظيم الجامعات ولانحته التنفيذية
٤٢	قانون تراخيص الملاهى	٦٢	قانون التوحيد القياسى وتنظيم الصناعة
٤٣	تشريعات إعانة غلاء المعيشة	٦٣	قانون تنظيم الصحافة ولانحته التنفيذية
٤٤	تشريعات التسويات والرسوب للعاملين	٦٤	قانون تنظيم المناقصات والمزايدات
	المدنيين بالدولة (جزء ثانى)	٦٥	قانون الجوانات
٤٥	قانون التعاون الإسكانى	٦٦	قانون الجمارك ولانحته التنفيذية
٤٦	قانون التعاون الإنتاجى والاستهلاكى	٦٧	قانون الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة

٦٨	قانون الجمعيات التعاونية التعليمية	٨٨	قانون الري والصرف
٦٩	قانون الجنسية المصرية	٨٩	قانون الزراعة
٧٠	قانون الجهاز المركزى للمحاسبات	٩٠	قانون السجل التجارى ولائحته التنفيذية
٧١	قانون الحوازات	٩١	قانون السجل الصناعى
٧٢	الحجر الزراعى المصرى	٩٢	قانون السجل العينى
٧٣	قانون الحجر الإدارى	٩٣	قانون سجل المستوردين
٧٤	قانون حماية الآثار	٩٤	قانون السلطة القضائية
٧٥	قانون حماية الاقتصاد التوسى	٩٥	قانون السلك الدبلوماسى والفصلى
٧٦	قانون حماية حقوق "ملكية الفكرية" ولائحته التنفيذية	٩٦	قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية
٧٧	قانون حماية المستهلك ولائحته التنفيذية	٩٧	قانون الشباب والرياضة
٧٨	قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ولائحته التنفيذية	٩٨	قانون الشرطة
٧٩	قانون خدمة ضباط الشرف والصف والجنود	٩٩	قانون الشركات السياحية
٨٠	قانون الخدمة العامة للشباب	١٠٠	قانون الشركات المساهمة
٨١	قانون الخدمة العسكرية والوطنية	١٠١	قانون شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة
٨٢	دستور جمهورية مصر العربية والقوانين المكمله له	١٠٢	قانون صناديق التأمين الخاصة
٨٣	قانون دور الحصانة	١٠٣	قانون الضرائب على الدخل ولائحته التنفيذية
٨٤	قانون الرسوم الصحية والحجر الصحى	١٠٤	قانون الضرائب على الملاهى والمسارح
٨٥	قانون الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر	١٠٥	قانون ضريبة الدمغة ولائحته التنفيذية
٨٦	قانون الرقابة الإدارية	١٠٦	قانون الضريبة على المبيعات ولائحته التنفيذية
٨٧	قانون الرقابة على المعادن الثمينة	١٠٧	قانون الضريبة على الأرباح الزراعية

قانون الضريبة على العقارات المبنية	١٠٨	قانون الكسب غير المشروع	١٢٩
قانون ضمانات الانتخابات	١٠٩	لائحة بدل السفر	١٣٠
قانون ضمانات حوافز الاستثمار ولائحته التنفيذية	١١٠	اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة	١٣١
قانون الطرق العامة والإعلانات	١١١	على التأمين	
قانون الطرق الصوفية	١١٢	اللائحة التنفيذية للشركات المساهمة	١٣٢
قانون الطفل ولائحته التنفيذية	١١٣	لائحة القومسيونات الطبية	١٣٣
قانون الطيران المدني	١١٤	لائحة المحفوظات	١٣٤
قانون العاملين بالقطاع العام	١١٥	لائحة المخازن	١٣٥
قانون العاملين المدنيين بالدولة (جزء أول)	١١٦	لائحة المأذوبين	١٣٦
عقد العمل البحري	١١٧	لائحة المستشفيات والوحدات الطبية	١٣٧
قانون العقوبات	١١٨	قانون لجان التوفيق في بعض المنازعات	١٣٨
قوانين العلاقة بين المالك والمستأجر	١١٩	قانون المنشردين والمشتبه فيهم	١٣٩
قانون العمد والمشايخ	١٢٠	قانون المجتمعات العمرانية	١٤٠
قانون العمل	١٢١	مجموعة تشريعات حماية البيئة (٥ أجزاء)	١٤١
قانون الغرف التجارية	١٢٢	مجموعة التشريعات الزراعية (أربعة أجزاء)	١٤٢
قانون الغرف الصناعية	١٢٣	مجموعة التشريعات الصحية والعلاجية (جزءان)	١٤٣
قانون غسيل الأموال	١٢٤	قانون مجلس الدولة	١٤٤
قانون الفش التجاري وبيع الأغذية	١٢٥	قانون المحاسبة الحكومية	١٤٥
فئات التعريف المطبقة على السلع ذات منشأ	١٢٦	قانون محاكم الأسرة	١٤٦
الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية		قانون المحال التجارية والصناعية	١٤٧
قانون فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة	١٢٧	قانون المحال العامة	١٤٨
قانون قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية	١٢٨	قانون المحاماة	١٤٩

١٥٠	القانون المدني	١٦٩	قانون المنشآت الفندقية والسياحية
١٥١	قانون المرافعات	١٧٠	قانون الموازنة العامة للدولة
١٥٢	قانون المركز القومي للبحوث	١٧١	موسوعة بدلات العاملين بالحكومة
١٥٣	قانون المرور ولائحته التنفيذية		والقطاع العام (٦ أجزاء)
١٥٤	قانون مزاوله مهنة التمريض	١٧٢	موسوعة المباني (٤ أجزاء)
١٥٥	قانون مزاوله مهنة التوليد	١٧٣	قانون الميراث والوصية والنقطة
١٥٦	قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة	١٧٤	النظام الأساسي للأندية المصرية (جزء سادس)
١٥٧	قانون مزاوله مهنة الطب والصيدلة والكيباء	١٧٥	قانون نظام الإدارة المحلية .
	والعلاج الطبيعي والأسنان والطب النفسى	١٧٦	النظام الأساسى للاتحادات الرياضية
١٥٨	قانون المطبوعات		(جزء خامس)
١٥٩	قانون المعاهد العالية الخاصة	١٧٧	نظام الباحثين العلميين
١٦٠	معايير المحاسبة المصرية	١٧٨	قانون نزاع الملكية
١٦١	المعايير المحاسبية الدولية المكمله للنظام	١٧٩	النشأت التشريعية
	المحاسبى الموحد	١٨٠	قانون النظافة العامة
١٦٢	المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود	١٨١	قانون نقابات التجار والمهندسين
	ومهام التأكد الأخرى	١٨٢	قانون النقابات العمالية
١٦٣	قانون مكافحة الدعارة	١٨٣	قانون نقابات المهن التطبيقية
١٦٤	قانون مكافحة المخدرات		والتشكيلية والفنون التطبيقية
١٦٥	ملاحق دليل الترقيم والتصنيف	١٨٤	قانون نقابات واتحاد المهن التمثيلية
١٦٦	القواعد المنفذة لقانون التأمين الاجتماعى		والسينمائية والموسيقية
١٦٧	قانون المناطق الاقتصادية الخاصة	١٨٥	قانون نقابة الصحفيين واتحاد الكتاب
١٦٨	قانون المنشآت الطبية	١٨٦	قانون نقابة المهن الاجتماعية ونقابة المحفظين

١٨٧	قانون نقابة المهن التعليمية	١٩٦	قانون الهجرة ورعاية المصريين بالخارج
١٨٨	قانون نقابة المهن الرياضية (جزء رابع)	١٩٧	قانون هيئات القطاع العام
١٨٩	قانون نقابة المهن الزراعية	١٩٨	قانون هيئة قضايا الدولة
١٩٠	قانون نقابة المهن الطبية	١٩٩	قانون الوزن والقياس والكيل ولائحته التنفيذية
١٩١	قانون نقابة المهن العلمية	٢٠٠	قانون الوظائف المدنية القيادية
١٩٢	قانون نقابة مهنة التمريض	٢٠١	قانون الوقف والحكر
١٩٣	قانون نقل البضائع	٢٠٢	قانون الوكالة التجارية
١٩٤	نماذج عقود الشركات المساهمة	٢٠٣	قانون الوكالة فى الشهر العقارى
١٩٥	قانون النيابة الإدارية		

اطلبوا أحدث الإصدارات

موسوعة الشركات

على C. D مراكز البيع بالهيئة

بمبلغ ٢٥٠ جنيهاً

وانتظروا قريباً

- إصدار موسوعة إجراءات التقاضى والتأديب

- موسوعة اتوثيق والشهر العقارى

- موسوعة التحكيم

- يمكنكم الاطلاع على المزيد من خلال موقعنا على الإنترنت

www.alamiria.com



راحة  
الطباعة  
في  
مصر  
والشرق  
الأوسط

فهي الاختيار الأمثل لمطبوعاتكم

Bibliotheca Alexandrina

0916186



٣٣١١٨٢٤٨ - ٣٣١١٨٢٥٦

لا تأخر واتصل فوراً للتعاقب بالهاتفونات التالية :  
٢٢ ش. النيل - إمالة - الحيرة - جمهورية مصر العربية الرقم البريدي : ١٢٦٦٣ طبرعايا - امريه مصر - شاكس . ( ٣٣١١٩٤٥١ ) - ( ٣٣١١٨٢٤٢ )